الأمم المتحدة

E/2005/29–E/CN.17/2005/12

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
13 June 2005
Arabic
Original: English

تقرير لجنة التنمية المستدامة عن أعمال الدورة الثالثة عشرة

(٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ و ١١-٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٥)

070705 060705 05-38219 (A)
0538219

المحتويات

الفصل		الصفحة
الأول –	المسائل التي تتطلب إجراء من المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو التي وجه انتباهه إليها	٤
ألف –	مشاريع القرارات التي أوصت اللجنة المجلس باعتمادها	٤
	الأول – توفير الدعم لمكتب اللجنة في التحضير للدورات المقبلة للجنة التنمية المستدامة	٤
	الثاني – تقديم الدعم لسفر ممثلي البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لحضور الدورات المقبلة للجنة التنمية المستدامة	٥
باء –	مشاريع المقررات التي أوصت اللجنة المجلس باعتمادها	٥
	الأول – مدة عمل مكتب لجنة التنمية المستدامة	٥
	الثاني – تواريخ اجتماعات لجنة التنمية المستدامة خلال دورة التنفيذ ٢٠٠٦/٢٠٠٧	٦
	الثالث – تقرير لجنة التنمية المستدامة عن أعمال دورتها الثالثة عشرة وجدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة عشرة للجنة	٦
جيم –	المسائل التي وجه انتباه المجلس إليها	٧
	القرار ١/١٣ – خيارات السياسة العامة والتدابير العملية للإسراع بالتنفيذ في مجالات المياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية	٧
الثاني –	تقرير الاجتماع الحكومي الدولي التحضيري للدورة الثالثة عشرة للجنة التنمية المستدامة	٢٧
الثالث –	مجموعة مواضيع دورة التنفيذ ٢٠٠٤/٢٠٠٥: (دورة السياسات) (أ) المياه؛ (ب) الصرف الصحي؛ (ج) المستوطنات البشرية	٢٨
	الجزء الرفيع المستوى	٣٥
الرابع –	مسائل أخرى	٥٤
الخامس –	جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة عشرة للجنة	٥٦
السادس –	اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الثالثة عشرة	٥٧
السابع –	المسائل التنظيمية ومسائل أخرى	٥٨
	ألف – افتتاح الدورة ومدتها	٥٨

باء – انتخاب أعضاء المكتب ٥٨
جيم – جدول الأعمال وتنظيم الأعمال ٥٩
دال – الحضور ٦٠
هاء – الوثائق ٦٠

المرفقات

الأول – معرض الشراكات ٦١
الثاني – المركز التعليمي: قائمة بالدورات الدراسية ٦٣
الثالث – البيانات التي أدلي بها تعليلا للموقف من مسودة النص التفاوضي التي اعتمدتها لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثالثة عشرة ٦٥

الفصل الأول

المسائل التي تتطلب إجراء من المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو التي وجه انتباهه إليها

ألف - مشاريع القرارات التي أوصت اللجنة المجلس باعتمادها

١ - توصي لجنة التنمية المستدامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشاريع القرارات التالية:

مشروع القرار الأول

توفير الدعم لمكتب اللجنة في التحضير للدورات المقبلة للجنة التنمية المستدامة*

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يحيط علما بمقررات لجنة التنمية المستدامة المعتمدة في دوراتها السادسة والسابعة والثامنة بشأن المسائل المتصلة بعمل اللجنة في ما بين الدورات،

وإذ يشير إلى قراره ٢٠٠٣/٦١ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٣ بشأن ولاية اللجنة والتنظيم الجديد لأعمالها وبرنامج عملها الجديد،

١ - **يقرر**، كيما يؤدي أعضاء المكتب وظائفهم بشكل فعال، أن يولى الاعتبار لتوفير دعم مالي يتكون من تكاليف السفر والإعاشة اليومية إلى أعضاء المكتب من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، من خلال مساهمات مخصصة لهذا الغرض تدفع من موارد خارجة عن الميزانية إلى الصندوق الاستئماني لدعم عمل لجنة التنمية المستدامة؛

٢ - **يقرر أيضا** أن يغطي الدعم المالي المقدم إلى أعضاء المكتب من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، مشاركة هؤلاء الأعضاء في أحد الاجتماعات التي يعقدها المكتب خارج نيويورك وفي اجتماع التنفيذ الإقليمي ذي الصلة والاجتماعات الأخرى ذات الصلة في المنطقة؛

٣ - **يدعو** الحكومات والمؤسسات والمنظمات الأخرى المانحة إلى المساهمة في الصندوق الاستئماني.

* للاطلاع على المناقشة، انظر الفصل الرابع.

مشروع القرار الثاني

تقديم الدعم لسفر ممثلي البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لحضور الدورات المقبلة للجنة التنمية المستدامة*

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، الذي شجعت فيه الجمعية، في جملة أمور، مشاركة واسعة النطاق لممثلي الحكومات والخبراء في اجتماعات لجنة التنمية المستدامة،

وإذ يؤكد أن هذه المشاركة الواسعة لممثلي وخبراء البلدان النامية أساسية للاستعراض المتوازن لمجموعات المواضيع المتصلة بمسائل دورات التنفيذ،

١ - **يدعو** الحكومات والمؤسسات والمنظمات الأخرى المانحة إلى تقديم مساهمات للصندوق الاستئماني لدعم أعمال لجنة التنمية المستدامة؛

٢ - **يوصي** بأن تقرر الجمعية العامة تقديم دعم المشاركين من البلدان النامية - مع إيلاء الأولوية لأقل البلدان نموا - والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، من الصندوق الاستئماني للسفر من الأموال المخصصة لذلك الغرض.

باء - مشاريع المقررات التي أوصت اللجنة المجلس باعتمادها

٢ - توصي لجنة التنمية المستدامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشاريع المقررات التالية:

مشروع المقرّر الأول

مدة عمل مكتب لجنة التنمية المستدامة*

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إذ يشير إلى مقرره ٢١٤/٢٠٠٤ المؤرخ ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٤، الذي قرر فيه إيلاء المزيد من النظر في إمكانية تمديد مدة عمل مكتب لجنة التنمية المستدامة في الدورات القادمة بعد اكتمال دورة السنتين الأولى، يقرر أن تستمر المدة الحالية لعمل مكتب لجنة التنمية المستدامة على أساس سنة واحدة، لدورته المقبلة، التي تشمل الدورتين الرابعة عشرة والخامسة عشرة للجنة.

* للاطلاع على المناقشة، انظر الفصل الرابع.

مشروع المقرر الثاني

تواريخ اجتماعات لجنة التنمية المستدامة خلال دورة التنفيذ ٢٠٠٦/٢٠٠٧*

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٥٩/٢٦٥ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، الذي قررت فيه الجمعية، في جملة أمور، أن تكون في المستقبل ثمة فترة فاصلة مدتها أسبوعان على الأقل بين اختتام دورات الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة وبداية دورة لجنة التنمية المستدامة، يقرر أن تعقد الدورة الرابعة عشرة للجنة (الدورة الاستعراضية) في الفترة من ١ إلى ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٦، وأن يعقد الاجتماع الحكومي الدولي التحضيري للدورة الخامسة عشرة للجنة في الفترة من ٢٦ شباط/فبراير إلى ١ آذار/مارس ٢٠٠٧، وأن تعقد الدورة الخامسة عشرة للجنة (دورة السياسات) في الفترة من ٣٠ نيسان/أبريل إلى ١١ أيار/مايو ٢٠٠٧.

مشروع المقرر الثالث

تقرير لجنة التنمية المستدامة عن أعمال دورتها الثالثة عشرة وجدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة عشرة للجنة*

يحيط المجلس الاقتصادي علما بتقرير لجنة التنمية المستدامة عن أعمال دورتها الثالثة عشرة، ويقر جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة عشرة للجنة الوارد أدناه.

جدول الأعمال المؤقت

١ - انتخاب أعضاء المكتب.

٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال.

٣ - مجموعة مواضيع دورة التنفيذ ٢٠٠٦/٢٠٠٧ (الدورة الاستعراضية):

(أ) تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة؛

(ب) التنمية الصناعية؛

(ج) تلوث الهواء/الغلاف الجوي؛

(د) تغير المناخ.

* للاطلاع على المناقشة، انظر الفصل الرابع.

الوثائق

تقرير الأمين العام عن تسخير الطاقة لأغراض التنمية

تقرير الأمين العام عن التنمية الصناعية

تقرير الأمين العام عن تلوث الهواء/الغلاف الجوي

تقرير الأمين العام عن تغير المناخ

تقرير الأمين العام عن التقدم العام المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ التنفيذية

٤ - مسائل أخرى.

٥ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة عشرة للجنة.

٦ - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الرابعة عشرة.

جيم - المسائل التي وُجِّه انتباه المجلس إليها

٣ - يُوجه انتباه المجلس إلى القرارات التالية التي اعتمدتها اللجنة:

القرار ١/١٣

خيارات السياسة العامة والتدابير العملية للإسراع بالتنفيذ في مجالات المياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية*

إن لجنة التنمية المستدامة،

إذ تعيد تأكيد إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[١]، وجدول أعمال القرن ٢١[٢]، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١[٣]، وإعلان جوهانسبرغ

* للاطلاع على المناقشات، انظر الفصل الثالث.

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويبان)، المجلد الأول: القرارات التي اتخذها المؤتمر، القرار ١، المرفق الأول

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٣) قرار الجمعية العامة دإ - ٢/١٩، المرفق.

بشأن التنمية المستدامة[٤]، وخطة تنفيذ قرارات مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (''خطة جوهانسبرغ التنفيذية'')[٥]،

وإذ تعيد التأكيد أيضا على جدول أعمال الموئل[٦]، والإعلان الوزاري الصادر عن المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية، المعقود في الدوحة خلال الفترة من ٩ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ [٧]، وتوافق آراء مونتيري الصادر عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٨]، وإعلان هيوغو[٩]، وإطار عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث[١٠] الصادر عن المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث المعقود في كوبي، هيوغو، اليابان، خلال الفترة من ١٨ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥،

وإذ تشير إلى استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية[١١]،

وإذ تحيط علما بمبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا[١٢]، وإعلان باريس بشأن فعالية المعونة والملكية والتنسيق والمواءمة والنتائج والمساءلة المتبادلة، الصادر عن المنتدى الرفيع المستوى المعني بفعالية المعونة: التقدم المشترك المحرز بصدد فعالية المعونة، المعقود في باريس خلال الفترة من ٢٨ شباط/فبراير إلى ٢ آذار/مارس ٢٠٠٥[١٣]، وتقييم الألفية

---

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٥) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.

(٦) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، اسطنبول، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.97.IV.6)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(٧) A/C.2/56/7، المرفق.

(٨) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٩) نظر A/CONF.206/6 و Corr..1، الفصل الأول، القرار ١.

(١٠) المرجع نفسه، القرار ٢.

(١١) قرير الاجتماع الدولي لاستعراض برنامج العمل المتعلق بالتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، بورت لويس، موريشيوس، ١٠-١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.05.II.A.4)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(١٢) 57/304/، المرفق.

(١٣) للاطلاع على نص الإعلان، يمكنكم زيارة الموقع http://www1.worldbank.org/harmonization/Paris/FINALPARISDECLARATION.pdf (تم افتتاحه في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٥).

للنظم الإيكولوجية[١٤]، وإعلان سرت بشأن تحديات تحقيق التنمية المستدامة في مجال الزراعة والمياه في أفريقيا[١٥]،

وإذ تعيد تأكيد الالتزام بتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية[١٦]، وفي الوثائق الختامية للمؤتمرات الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة والاتفاقات الدولية المعقودة منذ عام ١٩٩٢، وإذ تسلم باستمرار الحاجة الماسة إلى اتخاذ إجراءات لتحقيق هذه الأهداف،

وإذ تعيد التأكيد أيضا على استمرار الحاجة إلى تكامل التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة باعتبارها ركائز مترابطة ومتآزرة للتنمية المستدامة، وعلى أن القضاء على الفقر، وتغيير الأنماط غير المستدامة للإنتاج والاستهلاك، وحماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إنما هي الأهداف الشاملة للتنمية المستدامة والمتطلبات الجوهرية لتحقيقها،

وإذ تشير بخاصة إلى الفقرة ٦ من إعلان الألفية والفقرة ٢ من خطة جوهانسبرغ التنفيذية،

وإذ تسلم بما لأفريقيا وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة من احتياجات خاصة،

وإذ تشير إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٣/٦١ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٣ بشأن برنامج لجنة التنمية المستدامة وتنظيم أعمالها وأساليب عملها في المستقبل،

وإذ تحيط علما بنتائج الدورة الثانية عشرة للجنة والاجتماع الحكومي الدولي التحضيري للدورة الثالثة عشرة للجنة، ولاسيما تحديد خيارات السياسة العامة والتدابير

---

(١٤) Ecosystems and Human Well-being: Biodiversity Synthesis (World Resources Institute, Washington, D.C., 2005). (النظم الإيكولوجية ورخاء البشرية: تخليق التنوع البيولوجي (معهد الموارد العالمية، واشنطن العاصمة، ٢٠٠٥).

(١٥) Ex/Assembly/AU/Dec.1 (II) الصادر في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٤ عن رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في الدورة الاستثنائية الثانية لجمعية الاتحاد الأفريقي، المعقودة في سرت، الجماهيرية العربية الليبية، يومي ٢٧ و ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٤. وللاطلاع على نص القرار، يمكنكم زيارة الموقع http://www.africa-union.org/Official_documents/Decisions_Declarations/Sirte/Sirte%20Declaration%20on%20Agriculture%20%20Water%20with%20corrections.pdf (تم افتتاحه في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥).

(١٦) انظر قرار الجمعية العامة ٥٥/٢.

العملية المتعلقة بالمجالات التخصصية الثلاثة، وهي المياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية، وفق ما يرد في الموجز الذي أعده الرئيس عن المناقشات التحاورية التي عقدت في الاجتماع[١٧]،

وإذ تشير إلى قراري الجمعية العامة ٥٨/٢٩١ المؤرخ ٦ أيار/مايو ٢٠٠٤ و٥٩/٢٢٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ وقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٤/٤٤ المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٤ و٢٠٠٤/٦٣ المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤، التي طُلب فيها إلى اللجنة أن تساهم عن طريق المجلس، ودون المساس بمقرراتها الصادرة في دورتها الحادية عشرة، في الجلسة العامة الرفيعة المستوى للجمعية العامة في عام ٢٠٠٥، وفقا للأساليب التي ستحددها الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين،

١ - **تقرر** أن توافي المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالمقررات الصادرة عن الدورة الثالثة عشرة للجنة التنمية المستدامة بشأن السياسة العامة كمساهمة هامة في الجلسة العامة الرفيعة المستوى للجمعية العامة، وتوصي المجلس بإحالتها إلى الجلسة العامة الرفيعة المستوى؛

٢ - **تؤكد** أن:

(أ) الأمر سيتطلب زيادة كبيرة في الموارد من جميع المصادر، بما فيها الموارد المحلية والمساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من الموارد، إذا أريد للبلدان النامية أن تحقق الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية وخطة تنفيذ قرارات مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة لـ (''خطة جوهانسبرغ التنفيذية'')[٥]؛

(ب) أهداف خطة جوهانسبرغ التنفيذية والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية، تكاملية، ومن الضروري اتباع نهج متكامل إزاءها؛

(ج) الاستثمارات في المياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية تساهم في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة وتحسين الأحوال الصحية والحد من الفقر، وأن لتحقيق الأهداف المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية أهمية حاسمة في تنفيذ الركائز الثلاث للتنمية المستدامة وتحقيق جميع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا؛

(د) تكون خيارات السياسة العامة والتدابير العملية للإسراع بالتنفيذ في مجالات المياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية تحت مسؤولية وطنية، وأن تُدمَج في

(١٧) E/CN.17/2005/6، القسم الثاني.

استراتيجيات الحد من الفقر و/أو الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، التي ينبغي الشروع في تنفيذها بحلول عام ٢٠٠٥، أو الخطط الإنمائية الوطنية؛

(هـ) على الحكومات أن تؤدي الدور الأساسي في التشجيع على زيادة إمكانيات الحصول على مياه الشرب المأمونة، ومرافق الصرف الصحي الأساسية، والحيازة المستدامة والمضمونة، والمأوى اللائق، من خلال تحسين أسلوب الإدارة على جميع المستويات وتهيئة بيئات تمكينية وأطر تنظيمية مناسبة، باعتماد نهج يراعي مصالح الفقراء وبالمشاركة النشطة لجميع أصحاب المصلحة؛

(و) جهود الحكومات من أجل تحقيق الأهداف والغايات المتفق عليها بشأن المياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية يجب أن تحظى بدعم المجتمع الدولي من خلال تهيئة بيئة دولية مواتية في مجال السياسة العامة، بطرق منها اتباع أسلوب إدارة سديد على الصعيد الدولي، ونظام تجاري متعدد الأطراف سمته الشمولية والتقيد بالقواعد والانفتاح والإنصاف وعدم التمييز، فضلا عن تحرير حقيقي للتجارة، بطرق من بينها التعجيل بإتمام جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف مع تحقيق بعدها الإنمائي، وتعبئة الموارد المالية ونقلها، والتخفيف من الديون، بما في ذلك إلغاؤها، حسب الاقتضاء، وإقامة شراكات داخل القطاع العام وبين القطاعين العام والخاص، والتعاون التقني وبناء القدرات، ونقل التكنولوجيا بما يتماشى والالتزامات الدولية، بما فيها الاتفاقات التي تنضم إليها البلدان؛

(ز) مجالات المياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية مترابطة ومتكاملة وينبغي معالجتها بطريقة متكاملة، بأن تؤخذ في الحسبان الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والسياسات القطاعية ذات الصلة والقضايا المتداخلة كما حُدِّدت في الدورة الحادية عشرة للجنة التنمية المستدامة، فضلا عن الخصائص والظروف والأطر القانونية الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية، ومع مراعاة عدم التعميم؛

(ح) على جميع المانحين أن ينسقوا، بالتشاور مع البلدان المتلقية، الدعم الذي يقدمونه على الصعيد القطري في مجالات المياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية، بطرق منها مثلا استخدام نهج الجهة الرائدة إذا حصل اتفاق متبادل بهذا الشأن، وذلك لزيادة فعالية المساعدة المقدمة من المانحين؛

(ط) التثقيف من أجل تحقيق التنمية المستدامة وإمكانية الإطلاع على نظام موثوق به للمعلومات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بشأن المياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية، يمكن من اتخاذ قرارات مدروسة ومن المساءلة؛

(ي) من الواجب الإقرار بدور اللجان الإقليمية وغيرها من المؤسسات والهيئات الإقليمية ودون الإقليمية، كما هي محددة في خطة جوهانسبرغ التنفيذية، في السعي إلى تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١[٢]، وخطة جوهانسبرغ التنفيذية والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية؛

٣ - **تقرر** دعوة الحكومات، ومنظومة الأمم المتحدة، ضمن الموارد المتاحة وعن طريق التبرعات، وكذلك المؤسسات المالية الدولية، وغيرها من المنظمات الدولية العاملة في إطار شراكات مع الجماعات الرئيسية وغيرها من أصحاب المصلحة، إلى اتخاذ الإجراءات التالية، حسب الاقتضاء:

ألف - المياه

الحصول على خدمات المياه الأساسية

(أ) مواصلة التقدم نحو تحقيق هدف الحصول على المياه والإسراع بوتيرة ذلك التقدم، ودعمه بزيادة الموارد من جميع المصادر، بما فيها المساعدة الإنمائية الرسمية، من أجل تلبية احتياجات البلدان مع التركيز على الإجراءات التالية:

'١' إعطاء الأولوية للمياه في الخطط الإنمائية الوطنية وتيسير حصول الجميع عليها؛

'٢' تعزيز قدرات السلطات الوطنية والمحلية في مجال تخصيص الموارد وإدارتها، ومراقبة النوعية، ووضع مشاريع الإمداد بالمياه وتنفيذها، ورصد خدمات الإمداد؛

'٣' تعزيز الدعم المقدم لتخطيط الهياكل الأساسية للمياه وإنشائها؛

'٤' إشراك جميع أصحاب المصلحة، لاسيما النساء والشباب، في التخطيط لخدمات المياه وإدارتها، وفي عمليات اتخاذ القرارات حسب الاقتضاء؛

'٥' وضع حوافز اقتصادية للتشجيع على مشاركة صغار متعهدي خدمات المياه؛

'٦' استخدام طائفة كاملة من أدوات السياسة العامة - بما فيها التنظيم، والتدابير الطوعية، والأدوات القائمة على السوق والمعلومات، واسترداد تكاليف خدمات المياه - تساهم في استدامة خدمات الإمداد؛

'٧' استهداف الفقراء بالإعانات، بما فيها تكاليف التوصيل؛

(ب) إنشاء وتعزيز قدرات بشرية ومؤسسية لإدارة المياه وتقديم الخدمات بفعالية، بطرق من بينها:

'١' بناء قدرات المجتمعات المحلية في مجال تشغيل النظم المائية وصيانتها، وتدريب المدربين والمديرين والتقنيين على مختلف جوانب إدارة المياه؛

'٢' الاستفادة من المعارف المحلية والتقليدية في وضع المشاريع وتنفيذها؛

'٣' الترويج للقدرات التجارية للموردين المحليين وتعزيزها؛

'٤' تحسين قدرات الرصد والتحليل لدى وكالات إدارة المعلومات المتعلقة بالمياه؛

(ج) ابتكار ونقل تكنولوجيات منخفضة التكلفة للإمداد بالمياه المأمونة ومعالجتها، بما يلبي احتياجات البلدان، مع التركيز على ما يلي:

'١' زيادة إمكانيات الحصول على تكنولوجيات مناسبة ومنخفضة التكلفة ومستدامة بيئيا لاستخدام المياه والإمداد بها عن طريق التعاون والشراكة بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب؛

'٢' تطوير القدرات في مجال تحلية المياه، ومعالجة الملوثات، وتجميع مياه الأمطار، والاقتصاد في استعمال المياه عن طريق نقل التكنولوجيا وتقاسم أفضل الممارسات؛

'٣' الاستثمار في مشاريع البحث والتطوير؛

'٤' الاستجابة للاحتياجات الخاصة للبلدان ذات المناطق القاحلة أو شبه القاحلة بسبب ندرة المياه؛

الإدارة المتكاملة للموارد المائية

(د) القيام، مع الاعتراف بأن جميع البلدان قد لا تبلغ الغاية المتعلقة بالإدارة المتكاملة للموارد المائية في عام ٢٠٠٥، بالإسراع بتقديم المساعدة التقنية والمالية للبلدان في إعداد خطط ذات مرجعية وطنية للإدارة المتكاملة للموارد المائية ولاقتصاد المياه، بما يلبي الاحتياجات الخاصة لكل بلد على حدة، مع إيلاء اعتبار خاص للتنمية الاقتصادية والاحتياجات الاجتماعية والبيئية، ودعم التنفيذ باتباع نهج التعلم عن طريق الممارسة، الموجه لتحقيق أمور من جملتها:

'١' تحسين أسلوب إدارة المياه عن طريق تعزيز الإصلاحات المؤسسية والتنظيمية، وتطوير القدرات والابتكار؛

'٢' تقديم دعم تقني وإداري للسلطات المحلية والمنظمات القائمة في المجتمعات المحلية، مع مراعاة البحث والمعارف التقليدية وأفضل الممارسات، لتحسين إدارة الموارد المائية ضمن أطر السياسات الوطنية؛

'٣' توفير موارد إضافية، حسب الاقتضاء، للمبادرات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل مرفق المياه الأفريقي؛

'٤' تشجيع التنسيق الفعال فيما بين جميع أصحاب المصلحة في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالمياه؛

'٥' تعزيز استدامة النظم الإيكولوجية التي توفر الموارد والخدمات الأساسية للرفاه البشري والنشاط الاقتصادي في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالمياه؛

'٦' تيسير تبادل المعلومات وتقاسم المعارف، بما فيها المعارف التقليدية والمحلية؛

'٧' تعزيز الوقاية من التلوث الناتج عن مياه الفضلات والنفايات الصلبة والأنشطة الصناعية والزراعية؛

'٨' وضع تدابير للوقاية والتأهب، فضلا عن التقليل من المخاطر والحد من الكوارث، بما فيها نظم الإنذار المبكر؛

'٩' حماية وإصلاح مستجمعات المياه للتحكم في تدفقات المياه وتحسين نوعيتها، مع مراعاة الدور الحيوي للنظم الإيكولوجية؛

'١٠' التوعية بأهمية استعمال المياه بكفاءة واقتصاد؛

'١١' إشراك جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم النساء والشباب والمجتمعات المحلية، في التخطيط والإدارة المتكاملين للموارد الأرضية والمائية؛

'١٢' التشجيع على استخدام الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، حسب الاقتضاء وفي حدود ولاياتها، لتعبئة موارد إضافية من أجل الإدارة المتكاملة للموارد المائية؛

'١٣' التشجيع على إعطاء مزيد من الأولوية لنوعية المياه واتخاذ مزيد من الإجراءات بشأنها؛

(هـ) دعم المبادرات الأفريقية في مجال المياه، في إطار المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالمياه، مع الإشارة بصفة خاصة إلى المبادرات المتخذة على نطاق أحواض الأنهار في أفريقيا؛

(و) تعزيز التعاون فيما بين الدول المشاطئة عن طريق الترتيبات و/أو الآليات ذات الصلة، بموافقة الدول المعنية ومع مراعاة مصالح الدول المشاطئة للأنهار؛

(ز) وضع وتعزيز نظم رصد وطنية بشأن كمية موارد المياه السطحية والجوفية ونوعيتها واستخدامها على الصعيدين الوطني والمحلي، ولقياس التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف والغايات المتفق عليها دوليا، حسب الاقتضاء، فضلا عن تقييم أثر التفاوت والتغير المناخيين على الموارد المائية، عن طريق الإجراءات التالية:

'١' إنشاء وإدارة نظم معلومات متعلقة بالمياه؛

'٢' تركيب شبكات لرصد موارد المياه ونوعيتها؛

'٣' توحيد المنهجيات ووضع مؤشرات للرصد؛

'٤' نقل تكنولوجيات للرصد قادرة على التكيف مع الأوضاع المحلية؛

'٥' إعلام أصحاب المصلحة المعنيين؛

(ح) دعم زيادة فعالية الطلب على المياه وإدارة الموارد المائية في جميع القطاعات، وخاصة القطاع الزراعي من خلال الإجراءات التالية:

'١' استخدام تكنولوجيا تسمح بالاقتصاد في الري، وبتجميع مياه الأمطار؛

'٢' تنفيذ مشاريع ري تركز على الفقراء، وخاصة في أفريقيا؛

'٣' تدريب المزارعين وجمعيات مستهلكي المياه في مجالي الاقتصاد في استخدام المياه والإدارة المستدامة للزراعة والأراضي؛

'٤' التشجيع على استخدام مياه الفضلات في بعض أغراض الري، بشرط مراعاة المعايير الصحية والبيئية؛

'٥' زيادة فعالية الزراعة المسقية بالمطر واستخدامها عند اللزوم؛

باء – الصرف الصحي

(ط) توفير مرافق الصرف الصحي المناسبة، إدراكا لأوجه الترابط بين المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والصحة، بما فيها ناقلات الأمراض التي تعيش في الماء،

فضلا عن الآثار الإيجابية للصرف الصحي، فيما يتعلق الحد من الفقر، وحماية الخصوصية، والكرامة، والأمن، والتعليم؛

الحصول على خدمات الصرف الصحي الأساسية

(ي) مواصلة التقدم وإسراعه نحو تحقيق هدف توفير مرافق الصرف الصحي، الوارد في خطة جوهانسبرغ التنفيذية، مع الاستعانة بمزيد من الموارد من جميع المصادر، بما فيها المساعدة الإنمائية الرسمية، استجابة لاحتياجات البلدان، مع التركيز على الإجراءات التالية:

'١' إنشاء مؤسسة معنية بالصرف الصحي، وإعطاء الأولوية للصرف الصحي في خطط التنمية الوطنية، وإدراج الصرف الصحي ضمن خطط متكاملة لإدارة الموارد المائية؛

'٢' تخصيص ميزانية محددة للصرف الصحي تتضمن موارد كافية؛

'٣' إعطاء الأولوية للاستثمارات الموجهة إلى المجالات التي تشتد الحاجة إليها والأقوى تأثيرا، وخاصة المدارس وأماكن العمل والمراكز الصحية؛

'٤' استخدام استرداد التكاليف حيثما كان ذلك مناسبا للإسهام في استدامة الخدمات، مع تقديم إعانة موجهة نحو الفقراء؛

'٥' تقديم حوافز اقتصادية لتشجيع مشاركة صغار مقدمي خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية؛

'٦' إجراء تقييم على صعيد المجتمع المحلي للآثار الصحية المترتبة على غياب الصرف الصحي؛

'٧' دعم المبادرات الإقليمية والأقاليمية القائمة في مجال المياه والصرف الصحي، مثل برنامج توفير المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع؛

'٨' دعم وتعزيز الهياكل الأساسية المحلية للصرف الصحي، خاصة في المناطق الريفية؛

'٩' دعم توفير خدمات الصرف الصحي وصيانتها لصالح اللاجئين والبلدان المضيفة للاجئين؛

(ك) ضمان توافر كفاءات فعلية لبناء شبكات الصرف الصحي والمجاري وتشغيلها وصيانتها، بما في ذلك عن طريق ما يلي:

'١' توفير التدريب في المجالين الإداري والفني للعاملين في المرافق العامة، ومنظمات المجتمع المحلي، والمقاولين الصغار في مجال إنشاء شبكات الصرف الصحي وتشغيلها وصيانتها؛

'٢' تعزيز دور المرأة في تخطيط شبكات الصرف الصحي واتخاذ القرارات بشأنها وإدارتها؛

'٣' الاستفادة من المعارف المحلية ومعارف السكان الأصليين في إعداد المشاريع وتنفيذها؛

'٤' تشجيع وتعزيز القدرات التجارية للمقاولين المحليين في مجال وضع النماذج المستدامة لإيصال خدمات الصرف الصحي؛

'٥' تعزيز قدرات وكالات إدارة المعلومات على الرصد والتحليل؛

(ل) ضمان توفير تكنولوجيا الصرف الصحي المناسبة ثقافيا، والقليلة الكلفة، والسليمة بيئيا، بما في ذلك عن طريق اتخاذ الإجراءات التالية:

'١' تعزيز البحوث والتطوير ونشر المعلومات عن خيارات الصرف الصحي القليلة الكلفة؛

'٢' الاستثمار في مشاريع البحث والتطوير، بما في ذلك البحوث التي تطبق تكنولوجيا السكان المحليين، وفي الصرف الصحي البيئي؛

'٣' توفير سبل نقل تكنولوجيا الصرف الصحي ومعالجة مياه الفضلات، وإعادة الاستخدام، وتصريف المخلفات؛

'٤' تعزيز التعاون بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب في مجال تطوير تكنولوجيا الصرف الصحي وتطبيقها؛

التثقيف في مجالي الصرف الصحي والنظافة الصحية

(م) مساعدة البلدان على تعزيز التثقيف والتوعية في مجالي الصرف الصحي والنظافة الصحية، مع التركيز على التدابير التالية:

'١' تعزيز التثقيف والتوعية المراعيين لنوع الجنس في مجالي الصرف الصحي والنظافة الصحية، بما في ذلك من خلال التسويق الاجتماعي والحملات الإعلامية، مثل برنامج توفير المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع، وزيادة فهم الصلات بين الصرف الصحي والنظافة الصحية والصحة؛

'٢' إدماج التثقيف المراعي لنوع الجنس في المناهج المدرسية، مع التأكيد على الأطفال والشبان، وضمان توفير مرافق للصرف الصحي منفصلة للأولاد والبنات في جميع المدارس؛

'٣' تعزيز مشاركة المرأة والشباب والفئات المجتمعية في برامج التثقيف في مجالي الصرف الصحي والنظافة الصحية؛

تجميع مياه الفضلات ومعالجتها وإعادة استخدامها

(ن) توسيع نطاق عمليات معالجة مياه الفضلات وإعادة استخدامها وتحسين هذه العمليات، مع التركيز على الجوانب التالية:

'١' تقديم المساعدة المالية والتقنية للسلطات الوطنية والمحلية في إقامة نظم فعالة الكلفة وسليمة بيئيا لمعالجة مياه الفضلات والمجاري، بما في ذلك النظم اللامركزية في المدن؛

'٢' تغطية تكاليف التشغيل والصيانة من خلال اتخاذ خليط مناسب من التدابير التي تشمل رسوم الاستخدام وإعادة استخدام مياه الفضلات وتخصيص الأموال في الميزانية؛

'٣' وضع نماذج تجارية مستدامة وآليات تمويل ترتبط بأسواق رؤوس الأموال، مثل صناديق رأس المال الدائر، لتمويل خدمات المجاري؛

'٤' التثقيف والتدريب في مجال بناء نظم تجميع ومعالجة مياه الفضلات وتشغيلها وصيانتها؛

'٥' البحوث والتطوير ونشر المعلومات بشأن تكنولوجيا معالجة مياه الفضلات القليلة الكلفة والاقتصادية، بما في ذلك ما يتعلق بجودة المياه وإعادة استخدامها؛

'٦' نشر المعلومات والمبادئ التوجيهية المتعلقة بنوعية المياه السطحية والجوفية وإعادة الاستخدام المأمونة لمياه الفضلات بعد معالجتها؛

'٧' إنشاء مرافق إقليمية لوضع المشاريع توفر أموال بدء التشغيل والتدريب والمساعدة التقنية؛

(س) دعم الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية الهادفة إلى حماية الموارد المائية من التلوث، والاستجابة للاحتياجات الخاصة للبلدان القاحلة وشبه القاحلة والساحلية؛

جيم – المستوطنات البشرية

(ع) وضع سياسات عامة تمكينية وتهيئة بيئة تنظيمية وتعبئة الوسائل الضرورية للتنفيذ، بما في ذلك من خلال التعاون الإقليمي والدعم الدولي، الذي يشمل توفير مزيد من الموارد المالية، بغية تشجيع نمو المستوطنات البشرية المستدامة في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء، وفقا للأولويات الوطنية؛

التخطيط والإدارة المتكاملان

(ف) دعم التخطيط والإدارة المتكاملين للمستوطنات البشرية، التي تشمل استخدام الأراضي، والإسكان، والموارد المائية والصرف الصحي، وتصريف النفايات، والطاقة، والعمالة وإدرار الدخل، والتعليم وخدمات الرعاية الصحية، والنقل وغيره من الهياكل الأساسية، مع إعارة الاهتمام اللازم لاتجاهات الحضرنة، وبوجه خاص احتياجات الفقراء من سكان المدن في معرض تنفيذ الإعلان بشأن الألفية، للحيلولة دون نشوء أحياء فقيرة جديدة، وذلك عن طريق ما يلي:

'١' إدماج الصلات بين المناطق الحضرية والريفية في عمليات التخطيط الوطنية، وتشجيع مواصلة البحوث لإرشاد السياسات والتدابير الرامية إلى تنظيم الحضرنة؛

'٢' إدماج عمليتي النهوض بالأحياء الفقيرة ومنع نشوئها في تخطيط التنمية الوطنية، مع أخذ الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بعين الاعتبار؛

'٣' إدماج تدابير الحد من أخطار الكوارث الطبيعية، والإنذار المبكر، والتأهب، واعتبارات ما بعد الكوارث وما يتصل بذلك من تدابير بناء القدرات في تخطيط المستوطنات البشرية، بما في ذلك على المستوى الإقليمي؛

'٤' اتخاذ وتعزيز تدابير إقليمية ودون إقليمية لتخطيط وتنمية المستوطنات البشرية، ودعم هذه المبادرات من خلال بناء القدرات وتعبئة الموارد؛

'٥' تعزيز القدرات على تصريف النفايات، بما في ذلك من خلال تنفيذ الصكوك الدولية ذات الصلة، ومنها اتفاقية بازل المتعلقة بمراقبة حركة النفايات الخطرة عبر الحدود وبالتخلص منها[١٨]؛

'٦' التشجيع على زيادة مشاركة جميع الأطراف المعنية، وعلى الأخص منها النساء والشباب، وكذلك سكان الأحياء الفقيرة ومنظماتهم، في عمليات التخطيط والتنفيذ، وفي عمليات صنع القرار عند الاقتضاء؛

'٧' نقل المسؤوليات إلى السلطات المحلية، وفقا للظروف والأوضاع الخاصة والأطر القانونية الوطنية، مصحوبة ببناء القدرات ونقل الموارد المقابلة؛

'٨' تعزيز الروابط الشبكية الدولية لأغراض تبادل المعلومات بين السلطات المحلية وأصحاب المصالح، بما في ذلك من أجل تنفيذ جداول أعمال محلية للقرن الحادي والعشرين؛

'٩' عقد العزم على اتخاذ مزيد من التدابير الفعالة لإزالة العقبات التي تحول دون تمتع الشعوب التي تعيش في ظل الاستعمار والاحتلال الأجنبي بكامل حقوقها، وهو وضع يتنافى مع كرامة الفرد وقدره، وينبغي التصدي له والقضاء عليه؛

الحصول على الأرض والمسكن والخدمات الأساسية بكلفة ميسورة

(ص) مساعدة الفقراء في المناطق الحضرية والريفية على الحصول على مساكن وخدمات أساسية ميسورة الكلفة، وفقا لجدول أعمال الموئل[٦]، من خلال التدابير التالية:

'١' تحقيق تحسُّن كبير في حياة ١٠٠ مليون شخص على الأقل من سكان الأحياء الفقيرة وفقا لما اقترح في مبادرة ''مدن خالية من الأحياء الفقيرة''، وذلك بحلول عام ٢٠٢٠.

'٢' وضع سياسات مناصرة للفقراء، مع التركيز على الحيازة المأمونة والحصول على أراض ميسورة الكلفة تتوافر فيها الخدمات؛

(١٨) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٦٧٣، الرقم ٢٨٩١١.

'٣' تشجيع قيام أسواق مستقرة وشفافة للاتجار بالأراضي وتعزيز إدارة الأراضي؛

'٤' توجيه الإعانات إلى الفقراء لتمكينهم من الحصول على المساكن والخدمات الأساسية، بما في ذلك النظر في توفير القروض والإعانات المخصصة لتوفير المساكن والخدمات الأساسية، والتي تعكس قدرات الفقراء على الدفع؛

'٥' تعزيز المساواة في الحصول على الخدمات الأساسية وحيازة الأراضي، مع الاهتمام بصورة خاصة بمساواة المرأة في حق الملكية ووراثة الأرض وغيرها من الممتلكات، وفي الاستفادة من سوق الائتمانات؛

'٦' تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل تمويل الهياكل الأساسية والمساكن الميسورة الكلفة؛

'٧' تعزيز القدرات على إنفاذ نظم وقوانين البناء في قطاع الإسكان؛

'٨' تعزيز البحوث، وإنتاج واستخدام تكنولوجيا ومواد البناء المحلية، وإدماج المعارف والممارسات التقليدية، حسب الاقتضاء، في سياسات الإسكان الوطنية؛

'٩' تسهيل نقل التكنولوجيا من أجل بناء المساكن القليلة الكلفة، باستخدام مواد محلية؛

'١٠' تعزيز القاعدة الرأسمالية لمؤسسات الادخار في المجتمعات المحلية ومؤسسات التمويل المحدود التي تخدم الفقراء، وبناء قدراتها المالية؛

'١١' تشجيع المانحين والمؤسسات المالية الدولية على توفير تمويلات ابتكارية للمساكن القليلة الكلفة ولإدخال التحسينات في المجتمعات المحلية، بما في ذلك عن طريق ضمان القروض، وتوفير الأموال الابتدائية لصناديق رؤوس الأموال الدائرة، وتسهيل وصول السلطات المحلية إلى أسواق رؤوس الأموال؛

'١٢' تقديم مزيد من المعونة المالية، بما في ذلك عن طريق مصارف التنمية المتعددة الأطراف والإقليمية، من أجل منع نشوء الأحياء الفقيرة والنهوض بها؛

'١٣' تقديم الدعم للبلدان المضيفة للاجئين لمساعدتها على تنمية الهياكل الأساسية والبيئة وإصلاحها، بما في ذلك النظم الإيكولوجية والموائل المتضررة؛

توفير الوظائف وإنشاء المؤسسات

(ق) دعم التدابير الوطنية التي تشجع استثمارات القطاع الخاص وتنمية الحس التجاري وخلق الوظائف، التي تشمل ما يلي:

'١' دمج سياسات توفير الوظائف وإنشاء المؤسسات في صلب المخططات الوطنية وبرامج الحيلولة دون بروز أحياء فقيرة جديدة وتحسين أوضاع الموجود منها؛

'٢' تيسير تنمية قطاع التمويل المحدود؛

'٣' تعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في مجال المهارات الإدارية والبيئية والتقنية، بما فيها مؤسسات القطاع الاقتصادي غير الرسمي، من أجل زيادة إمكانية إفادتها من فرص الحصول على التمويل وتسويق سلعها؛

'٤' توفير التعليم والتدريب المهني للنساء والشباب، لاسيما فقراء المناطق الحضرية، من أجل زيادة إمكانية حصولهم على أعمال كريمة، وذلك عبر جمع تقديم الخدمات المالية مع الإرشاد والتدريب على الأعمال التجارية وتقديم النصح النفسي؛

دال – أوجه الترابط والقضايا المتداخلة

(ر) معالجة مسائل المياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية معالجة متكاملة، مع مراعاة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسات العامة القطاعية ذات الصلة والمسائل الشاملة لعدة قطاعات على نحو ما حددته لجنة التنمية المستدامة في دورتها الحادية عشرة، إلى جانب الأطر القانونية والخصائص والظروف الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء والشباب والعمال، وذلك عبر اعتماد طائفة من التدابير والنهج، مثل:

'١' التدابير التي تكفل ربط المياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية بغية رفع مستوى تضافر هذه التدابير وفعاليتها وأثرها، وذلك عبر اعتماد سياسات متكاملة وشاملة في مجالات المياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية؛

'٢' زيادة جهود التنسيق الوطنية لمعالجة مسألتي المياه والصرف الصحي وتلبية الطلبات المنهالة على المياه، بما فيها المياه المخصصة للإنتاج الزراعي؛

'٣' تعزيز آليات التنسيق والتخطيط بين الوزارات والقطاعات وآليات التنسيق بين مختلف مستويات الإدارة؛

'٤' وفقا للفقرة ١٤ من خطة جوهانسبرغ التنفيذية، الدعوة إلى اعتماد أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة في مجالات المياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية، مع تأدية البلدان المتقدمة النمو الدور الطليعي فيها وإفادة جميع البلدان من هذه العملية، وذلك بوسائل من بينها عملية مراكش.

(ش) صوغ سياسات وإجراءات في مجالات المياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية لوضع حد لتداعيات انتشار المناطق الحضرية المتسارع والتصحر وتغير المناخ وتباين المناخ والكوارث الطبيعية، وذلك بوسائل من بينها ما يلي:

'١' تقدير مدى الأثر الذي تخلفه الكوارث الطبيعية وتغير المناخ وتباينه على الموارد المائية وإمدادات المياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية؛

'٢' دعم عملية إنشاء نظم لرصد الكوارث الطبيعية والإنذار المبكر بها واستخدام التكنولوجيا اللازمة للتخفيف من أثرها والتكيف معها؛

(ت) مع الإشارة إلى أن الغايات المتعلقة بالمياه والصرف الصحي تتمثل في خفض نسبة السكان الذين يفتقرون إلى المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، وإلى أن الغاية المتعلقة بسكان الأحياء الفقيرة تتمثل في تحسين الأوضاع المعيشية لما لا يقل عن ١٠٠ مليون نسمة من هؤلاء السكان بحلول عام ٢٠٢٠، دعم البلدان، بعدة طرق من بينها الاستعانة بموئل الأمم المتحدة، على تعزيز قدرتها على توفير بيانات ومعلومات عن الأحياء الفقيرة الموجودة حاليا، مشفوعة بعدد الأحياء الفقيرة المتوقع إنشاؤها بحلول عام ٢٠٢٠، ومن ثم على اعتماد وتنفيذ خطط لتحقيق هذه الغايات، ترافقها استراتيجيات لتخفيف حدة الفقر واستراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة أو خطط سياسية عامة أخرى ذات صلة؛

(ث) التصميم على اتخاذ تدابير فعالة إضافية لتذليل العقبات التي تحول دون التفعيل التام لحقوق الشعوب التي تعيش تحت وطأة الاستعمار والاحتلال الأجنبي اللذين لا ينسجمان مع كرامة الإنسان وقدره ولا بد من محاربتهما وإزالتهما؛

(خ) وفي ما خص وسائل تنفيذ الغايات والأهداف المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية، حشد الموارد الكافية لاستغلال المصادر المحلية والدولية على السواء عبر اعتماد طائفة من نهج التمويل، مثل:

'١' قيام الجهات المانحة، بناء على الطلب، بزيادة دعمها المالي للمبادرات المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية في البلدان النامية؛

'٢' البحث عن وسائل مبتكرة ومستدامة للتمويل وتعزيزها؛

'٣' تعزيز استدامة النظم الإيكولوجية التي توفر الموارد والخدمات الضرورية لضمان العيش الكريم للبشر والنشاط الاقتصادي، واعتماد وسائل تمويل مبتكرة لحماية هذه النظم؛

'٤' حث مؤسسات بريتون وودز ومرفق البيئة العالمية، في حدود ولايته، والمصارف الإقليمية على زيادة المساعدة التي تقدمها في قطاعات المياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية؛

'٥' إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص وضمن القطاع العام وتعزيزها؛

'٦' زيادة المبالغ التي تخصصها الميزانيات الوطنية ودون الوطنية لهذه القطاعات؛

'٧' إقامة مؤسسات وأسواق مالية محلية ودعمها، وذلك بعدة وسائل من بينها جمع التسهيلات المالية والصناديق المتجددة الموارد وضمانات القروض والتسهيلات الإئتمانية الصغيرة؛

'٨' توفير الدعم للمبادرات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالإسكان والتنمية الحضرية واجتماع وزراء الإسكان والتنمية الحضرية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

'٩' توفير الدعم لبناء قدرات البلدان النامية؛

'١٠' تزويد البلدان النامية بالتكنولوجيا السليمة بيئيا وذلك وفقا للفقرة ١٠٥ من خطة جوهانسبرغ التنفيذية؛

هاء - الترتيبات المؤسسية الدولية المتعلقة برصد ومتابعة مدى تنفيذ القرارات المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية، التي اتخذتها اللجنة في دورتها الثالثة عشرة

(ذ) التأكيد من جديد أن على لجنة التنمية المستدامة المضي في تأدية دور اللجنة الرفيعة المستوى المسؤولة عن التنمية المستدامة داخل منظومة الأمم المتحدة؛

(ض) التأكيد من جديد أيضا على ولاية اللجنة على نحو ما ينص عليه جدول أعمال القرن ٢١ وقرار الجمعية العامة ١٩١/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢

وخطة جوهانسبرغ التنفيذية وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦١/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٣ بشأن برنامج عمل اللجنة وتنظيم أعمالها وأساليب عملها في المستقبل؛

(أأ) دعم وتعزيز وتنفيذ العمليات التي تنفذ طوعا لرصد المجالات المواضيعية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية والإبلاغ عنها وتقييمها على الصعيدين الوطني والإقليمي وعبر الآليات الموجودة على الصعيد العالمي من أجل متابعة التقدم المحرز في درب تحقيق التنمية المستدامة، مع عدم إغفال ما لدى البلدان النامية من احتياجات محددة، وذلك باعتماد التدابير التالية:

'١' تحسين طريقة جمع المعلومات على جميع الصعد؛

'٢' تعزيز إمكانية مقارنة البيانات على الصعيدين الإقليمي والدولي؛

'٣' تيسير مساهمة المجموعات الرئيسية في أنشطة تقديم التقارير الوطنية؛

'٤' الطلب إلى أمانة اللجنة القيام دوريا بتحديث الخيارات السياسية العامة والتدابير العملية الواردة في الموجز الذي أعده الرئيس عن المناقشات التحاورية التي عقدت خلال الاجتماع الحكومي الدولي التحضيري، لجعلها وثيقة تعكس الوضع الراهن، واستحداث وسائل تستند إلى الشبكة لنشر معلومات عن تنفيذ هذه الخيارات والتدابير وعن أفضل الممارسات في هذا المجال؛

(ب ب) حث الدول الأعضاء على مواصلة العمل على وضع مؤشرات خاصة بالتنمية المستدامة وتطبيقها على الصعيد الوطني ، وتضمينها، على أساس طوعي، جوانب تراعي الفوارق بين الجنسين، وذلك بما ينسجم مع الأوضاع والأولويات الوطنية، وهي، في هذا الصدد،تدعو المجتمع الدولي إلى مؤازرة الجهود التي تبذلها البلدان النامية في هذا المجال؛

متابعة قضايا المياه والصرف الصحي

(ج ج) تطلب من لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية أن تولي النظر، في إطار اختصاصها، للمسائل التخصصية التي حددتها الدورة الثالثة عشرة للجنة في مجالي الصرف الصحي والمياه، على قدم المساواة مع غيرها من المسائل، وأن تقوم، في إطار ولايتها، بتشجيع مؤسسات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها المعنية على التعاون وتنسيق أعمالها لمعالجة هذه المسائل وذلك على صعيد المنظومة ككل، وتطلب من الأمين العام أن يدرج في تقريره إلى اللجنة ما تنفذه لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية من أنشطة ذات صلة بالمجالات التخصصية الآنفة الذكر، وأن يضمّنه معلومات عن أدوار مؤسسات الأمم المتحدة

وصناديقها وبرامجها المعنية ومسؤولياتها في مجال تنفيذ ورصد تنفيذ البرنامج الخاص بالمياه والصرف الصحي، بما في ذلك تبيان حالات ازدواجية العمل والتداخل والثغرات؛

٤ - **تقرر** أن تخصص في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٢، دون المساس ببرنامج اللجنة وتنظيم أعمالها وأساليب عملها التي اعتمدتها في دورتها الحادية عشرة، جزءا منفصلا في نهاية دورتيها الاستعراضيتين يحدد المكتب مدته مسبقا باستخدام فترة يوم أو يومين كمعيار، وذلك لرصد ومتابعة مدى تنفيذ القرارات التي اتخذتها اللجنة في دورتها الثالثة عشرة بشأن المياه والصرف الصحي وأوجه ترابطهما؛

متابعة قضايا المستوطنات البشرية

٥ - **تطلب** إلى موئل الأمم المتحدة، باعتباره الوكالة التي تنسق شؤون المستوطنات البشرية، القيام - بالتعاون الوثيق مع مؤسسات الأمم المتحدة وبرامجها وشركائها الآخرين المعنيين - بتيسير الرصد الشامل الفعلي لمدى التقدم المحرز في مجال تنفيذ الأهداف والغايات المتعلقة بالمستوطنات البشرية، فضلا عن التدابير المتعلقة بالمستوطنات البشرية التي أُتفق عليها في الدورة الثالثة عشرة للجنة؛

٦ - **تدعو** الدول الأعضاء إلى تعزيز قدرات موئل الأمم المتحدة لكي يتمكن، ضمن ولايته، من زيادة المساعدة التي يقدمها إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وذلك بوسائل من بينها مرفق تحسين الأحياء الفقيرة الذي يمر حاليا بمرحلة تجريبية؛

متابعة قضايا الدول الجزرية الصغيرة النامية

٧ - **تقرر** - إيماء إلى القرار الذي اتخذته لجنة التنمية المستدامة في دورتها الحادية عشرة، والذي ارتأت فيه ضرورة بحث قضايا الدول الجزرية الصغيرة النامية كقضايا متداخلة في كل دورة من دورات اللجنة، مع إدراجها في مجموعة مواضيع أعمال اللجنة لسنة دورة التنفيذ ٢٠١٤/٢٠١٥ - أن تخصص يوما واحدا أثناء الدورات الاستعراضية التي تعقدها اللجنة لاستعراض مدى تنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية[(١١)]، مع التركيز على مجموعة مواضيع تلك السنة وعلى أي مستجدات تشهدها الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية بالأساليب المتبعة حاليا. وفي هذا الصدد، تطلب إلى الأمين العام تقديم تقرير إلى اللجنة، في دورتها الاستعراضية، يتناول التقدم المحرز في مجال التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية والعقبات التي تعترضها، وتقديم توصيات لتعزيز تحقيقها.

الفصل الثاني

تقرير الاجتماع الحكومي الدولي التحضيري للدورة الثالثة عشرة للجنة التنمية المستدامة

١ - نظرت اللجنة في البند ٣ من جدول أعمالها في جلستها الثانية، المعقودة يوم ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وفي الجلسة ذاتها، عرض الرئيس تقرير الاجتماع الحكومي الدولي التحضيري للدورة الثالثة عشرة للجنة التنمية المستدامة (E/CN.17/2005/6).

٢ - وفي الجلسة الثانية أيضا، أدلى ببيانات ممثلو جامايكا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء مجموعة الـ ٧٧ والصين)، ولكسمبرغ (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء الاتحاد الأوروبي؛ والبلدان المرشحة للانضمام إليه، وهي بلغاريا ورومانيا وكرواتيا؛ وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المحتمل أن تُرشح لعضويته، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا والجبل الأسود) والولايات المتحدة الأمريكية.

الفصل الثالث

مجموعة مواضيع دورة التنفيذ ٢٠٠٤/٢٠٠٥: (دورة السياسات) (أ) المياه؛ (ب) الصرف الصحي؛ (ج) المستوطنات البشرية

١ - نظرت اللجنة في البند ٤ من جدول أعمالها في جلساتها من الثانية إلى الثامنة عشرة، المعقودة في الفترة من ١١ إلى ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

٢ - وفي الجلسة الثانية، المعقودة في ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، استمعت اللجنة إلى كلمات عن نتائج الاجتماعات التي تخللت الدورتين ألقاها المشاركون الآتية أسماؤهم: يوشيتاكا موراتا (اليابان) عن المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث، الذي عقد في كوبي باليابان في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥؛ ودوميساني شادراك كومالو (جنوب أفريقيا) عن اجتماع الوزراء الأفارقة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية، الذي عقد في ديربان بجنوب أفريقيا في الفترة من ٣١ كانون الثاني/يناير إلى ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥؛ وإنيله سوسين سوبوغا (توفالو) عن الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية الذي عقد في بورت لويس بموريشيوس في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥؛ وعبد الله بنملّوك (المغرب) عن المنتدى الدولي الثاني المعني بشراكات التنمية المستدامة، الذي عقد في مراكش بالمغرب في آذار/ مارس ٢٠٠٥.

٣ - وفي الجلسة الثالثة، المعقودة في ١١ نيسان/أبريل، استمعت اللجنة إلى كلمات من المجموعات الإقليمية انصبت على مواضيع المياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية ألقاها جوسويه دْيونيه، عن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وميتسي ماخيتا، عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وشيعو يحيى، عن مصرف التنمية الأفريقي، باسم المنطقة الأفريقية؛ وقاضي رحمان، عن مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك، وبو - نام شِن (جمهورية كوريا) ورزينة بلِغرامي، عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، باسم منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛ وحسني خورداغي، عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وأوسكار فرنانديز - تارانكو، عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، باسم منطقة غرب آسيا؛ وخوسيلويس سامانييغو، عن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وماريبيل رودريغيز - ريوس، عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، باسم منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي؛ وكاي بارلُوند، عن اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وغولدِن تُركوز - كوسلِيت، عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، باسم مناطق أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية وأمريكا الشمالية ومناطق أخرى.

٤ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى ببيان ممثلو الأرجنتين (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء مجموعة ريو، وجامايكا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء مجموعة الـ ٧٧ والصين)، ولكسمبرغ (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء الاتحاد الأوروبي)، وبلجيكا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء الاتحاد الأوروبي)، وكندا، وأستراليا، والمراقبون عن جمهورية تنزانيا المتحدة، والمكسيك، وكوبا.

٥ - وفي الجلسة الثالثة، أدلى ممثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ببيان.

٦ - وفي الجلسة ذاتها، أجاب ممثلو المجموعات الإقليمية على الأسئلة التي طُرحت والتعليقات التي أُثيرت.

٧ - وفي الجلسة الرابعة، المعقودة يوم ١٢ نيسان/أبريل، أدلت نائبة رئيس اللجنة، داغمارا بِربالك (ألمانيا) ببيان استهلالي.

٨ - وفي الجلسة ذاتها، شرعت اللجنة في إجراء مناقشة تحاورية بشأن ''الإدارة المتكاملة للموارد المائية''، واستمعت إلى كلمتين ألقاهما عضوا فرق الخبراء التالية أسماؤهما: روبرتو لِنتُون عن الشراكة العالمية للمياه، ويواكيم هارلِين عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٩ - وفي الجلسة ذاتها أيضا، أدلى ببيان كل من ممثلي جامايكا (باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين)، ولكسمبرغ (باسم الاتحاد الأوروبي)، وجمهورية إيران الإسلامية، والنرويج واليابان، والمراقبان عن سويسرا وبنغلاديش، وكذلك المراقب عن المنظمات غير الحكومية.

١٠ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى ممثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ببيان.

١١ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى ممثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ببيان.

١٢ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى ممثل المجموعة الرئيسية للمنظمات غير الحكومية ببيان.

١٣ - وفي الجلسة الرابعة أيضا، أجرت اللجنة مناقشة تحاورية بشأن ''سبل الحصول على مياه الشرب المأمونة في المناطق الحضرية والريفية''، واستمعت إلى كلمتين ألقاهما عضوا فرق الخبراء التالية أسماؤهما: جمال الصغير عن البنك الدولي، ورافي نَرايان عن منظمة Water Aid غير الحكومية.

١٤ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى ببيان كل من ممثلي فنلندا والاتحاد الروسي وجنوب أفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوريا وكندا، والمراقبون عن إندونيسيا وآيسلندا والفلبين وكينيا والمكسيك.

١٥ - وفي الجلسة الرابعة، أدلى المراقب عن المفوضية الأوروبية ببيان.

١٦ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى ببيانات ممثلو المجموعات الرئيسية للنقابات العمالية والمهنية، والشعوب الأصلية، والشباب والأطفال، وأوساط المؤسسات التجارية والصناعية.

١٧ - وفي الجلسة الرابعة أيضا، أدلى ببيان ممثل التحالف الدولي لتجميع مياه الأمطار، وهي منظمة غير حكومية.

١٨ - وفي الجلسة ذاتها (الموازية)، أجرت اللجنة مناقشة تحاورية بشأن ''سبل الحصول على السكن والخدمات العامة''، واستمعت إلى كلمتين ألقاهما عضوا فرق الخبراء التالية أسماؤهما: دينِيش مِيتا ونفيسة بازوغلو عن برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

١٩ - وفي الجلسة الرابعة (الموازية) أيضا، أدلى ببيان كل من ممثلي لكسمبرغ (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء الاتحاد الأوروبي)، وفنلندا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء الاتحاد الأوروبي)، وجنوب أفريقيا، وجامايكا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء مجموعة الـ ٧٧ والصين)، والبرازيل والاتحاد الروسي وفرنسا ومصر وجمهورية كوريا والنرويج والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وغانا وبلجيكا وأوغندا، والمراقبون عن السويد (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء الاتحاد الأوروبي) وإندونيسيا والمكسيك ونيجيريا وكوبا وكينيا وجمهورية تنزانيا المتحدة.

٢٠ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى ببيانات ممثلو المجموعات الرئيسية للسلطات المحلية، والشعوب الأصلية، والنقابات العمالية والمهنية، والمنظمات غير الحكومية.

٢١ - وفي الجلسة الرابعة (الموازية) أيضا، أدلى ممثل شعبة التنمية المستدامة بالأمانة العامة للأمم المتحدة ببيان.

٢٢ - وفي الجلسة الخامسة، المعقودة في ١٢ نيسان/أبريل، واصلت اللجنة مناقشتها بشأن موضوع المياه.

٢٣ - وأدلى ببيان كل من ممثلي الجزائر وبوركينا فاسو ولكسمبرغ (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء الاتحاد الأوروبي) وكولومبيا، والمراقبان عن توفالو وسويسرا.

٢٤ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى ببيان ممثل المجموعة الرئيسية للدوائر العلمية والتكنولوجية.

٢٥ - وفي الجلسة الخامسة أيضا، شرعت اللجنة في إجراء مناقشة تحاورية بشأن ''سبل الحصول على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية الأساسية''، واستمعت إلى كلمات ألقاها أعضاء فرق الخبراء التالية أسماؤهم: إيده إخاش عن البنك الدولي،

وغوري سَنكار غوش عن المجلس التعاوني لإمدادات المياه والصرف الصحي، وفانيسا توربِن عن منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف).

٢٦ - وفي الجلسة ذاتها، أجرت اللجنة مناقشة تحاورية بشأن ''معالجة مياه النفايات وإعادة تدويرها وإعادة استخدامها''، واستمعت إلى كلمتين ألقاهما عضوا فرق الخبراء التالية أسماؤهما: فيرل فاندرفيرد عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وجيمي بيرترام عن منظمة الصحة العالمية.

٢٧ - وفي الجلسة الخامسة أيضا، أدلى ببيانات موجهة إلى فريقي الخبراء ممثلو فرنسا، وجامايكا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء مجموعة الـ ٧٧ والصين)، ولكسمبرغ (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء الاتحاد الأوروبي)، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، وغانا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء المجموعة الأفريقية)، وكندا والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وكولومبيا وجمهورية إيران الإسلامية، والمراقبون عن بنغلاديش وكينيا والسنغال وإسرائيل وبوتسوانا وجمهورية تترانيا المتحدة.

٢٨ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى ببيانات ممثلون عن المجموعات الرئيسية للشباب والأطفال، والنساء، والشعوب الأصلية، والمنظمات غير الحكومية، وأوساط المؤسسات التجارية والصناعية، والنقابات العمالية والمهنية، والدوائر العلمية والتكنولوجية.

٢٩ - وفي الجلسة الخامسة (الموازية)، المعقودة في ١٢ نيسان/أبريل، أجرت اللجنة مناقشة تحاورية بشأن ''إيجاد فرص العمل وتشجيع إقامة المشاريع''، واستمعت إلى بيان استهلالي ألقاه كيس فان در ري عن منظمة العمل الدولية.

٣٠ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى ببيانات كل من ممثلي لكسمبرغ (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء الاتحاد الأوروبي)، وجمهورية إيران الإسلامية، والولايات المتحدة الأمريكية، وجمهورية كوريا، وغانا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء المجموعة الأفريقية)، وأستراليا، وجنوب أفريقيا، والمراقب عن كينيا.

٣١ - وفي الجلسة الخامسة (الموازية) أيضا، أدلى ببيانات ممثلون عن المجموعات الرئيسية للمنظمات غير الحكومية، والشباب والأطفال، والدوائر العلمية والتكنولوجية، والنساء، وأوساط المؤسسات التجارية والصناعية، والنقابات العمالية والمهنية، والسلطات المحلية.

٣٢ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى ممثل موئل الأمم المتحدة ببيان.

٣٣ - وفي الجلسة الخامسة أيضا، شرعت اللجنة في إجراء مناقشة تحاورية بشأن ''تعزيز رصد وتقييم خدمات المياه والصرف الصحي''، واستمعت إلى كلمتين ألقاهما جيمي بارترام عن منظمة الصحة العالمية، وريتشارد روبارتس عن النظام العالمي لرصد البيئة/برنامج المياه التابعين لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٣٤ - وفي الجلسة ذاتها، شرعت اللجنة في إجراء مناقشة تحاورية بشأن ''متابعة خدمات الإمداد بالمياه والصرف الصحي''، واستمعت إلى كلمتين ألقاهما آل دودا عن مرفق البيئة العالمية، وباتريك ميرفي عن مبادرة الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالمياه.

٣٥ - وفي الجلسة الخامسة أيضا، أدلى ببيانات تتناول الموضوعين ممثلو جامايكا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء مجموعة الـ ٧٧ والصين)، ولكسمبرغ (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء الاتحاد الأوروبي)، وغانا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء المجموعة الأفريقية)، واليابان، وفرنسا، وكندا، والبرازيل، وجمهورية إيران الإسلامية، ومصر، وجنوب أفريقيا، والولايات المتحدة الأمريكية، وأنتيغوا وبربودا، وأوغندا، والنرويج، والمراقبون عن نيجيريا، وإندونيسيا، وسويسرا، والمكسيك، وكينيا، وكوبا، والهند، وتوفالو، وناميبيا، والجمهورية العربية السورية.

٣٦ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى ببيانين ممثلا مصرف التنمية الأفريقي وجامعة الدول العربية.

٣٧ - وفي الجلسة الخامسة أيضا، أدلى ممثل موئل الأمم المتحدة ببيان.

٣٨ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى ببيانات ممثلو المجموعات الرئيسية للمنظمات غير الحكومية، والنقابات العمالية والمهنية، والمزارعين، وأوساط المؤسسات التجارية والصناعية.

٣٩ - وفي الجلسة السابعة، المعقودة يوم ١٣ نيسان/أبريل، شرعت اللجنة في إجراء مناقشة تحاورية بشأن ''أوجه الترابط بين المواضيع الثلاثة''، واستمعت إلى كلمتين من كاثرين سيبرا عن البنك الدولي، وكارلوس لينارِيس عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٤٠ - وفي الجلسة ذاتها، شرعت اللجنة في إجراء مناقشة تحاورية بشأن ''أوجه الترابط بين المواضيع الثلاثة وجميع القضايا المتداخلة''، واستمعت إلى كلمتين من ياسمين فون شيرندِنغ عن منظمة الصحة العالمية، وإثنه دافي عن التحالف المعني بالمسائل الجنسانية والمياه.

٤١ - وفي الجلسة السابعة أيضا، أدلى ببيانات تتناول الموضوعين ممثلو جامايكا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء مجموعة الـ ٧٧ والصين)، ولكسمبرغ (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء الاتحاد الأوروبي)، وبلجيكا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء الاتحاد الأوروبي)، وكولومبيا، وجمهورية إيران الإسلامية، والمملكة المتحدة

لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، والنرويج، وجنوب أفريقيا، والبرازيل، والولايات المتحدة الأمريكية، وغانا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء المجموعة الأفريقية)، وأوغندا، وأستراليا، وفرنسا، وكذلك المراقبون عن سويسرا، ونيوزيلندا، وجمهورية تترانيا المتحدة، والهند، والسنغال، والجمهورية العربية السورية، وبوليفيا.

٤٢ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى ببيانين ممثلا موئل الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٤٣ - وفي الجلسة السابعة أيضا، أدلى ببيانات ممثلون عن المجموعات الرئيسية للشباب والأطفال، والدوائر العلمية والتكنولوجية، والمنظمات غير الحكومية، والنساء، والسلطات المحلية، وأوساط المؤسسات التجارية والصناعية، والسكان الأصليين، والنقابات العمالية والمهنية.

٤٤ - وفي الجلسة الثامنة، المعقودة في ١٥ نيسان/أبريل، عرض الرئيس مشاريع العناصر المطروحة للتفاوض، التي تضمنتها ورقة غير رسمية حُررت باللغة الإنجليزية فقط.

٤٥ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى ببيانات ممثلو جامايكا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء مجموعة الـ ٧٧ والصين)، ولكسمبرغ (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء الاتحاد الأوروبي)، والولايات المتحدة الأمريكية، والنرويج، وأستراليا، وكندا، وأوغندا، والمراقبون عن توفالو (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء تحالف الدول الجزرية الصغيرة)، ونيوزيلندا، وآيسلندا، وسيراليون.

٤٦ - وفي الجلسة الثامنة أيضا، أدلى ببيانات ممثلون عن المجموعات الرئيسية للشباب والأطفال، والمزارعين، والسكان الأصليين، والسلطات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والدوائر العلمية والتكنولوجية، والنساء، والنقابات العمالية والمهنية.

٤٧ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى الرئيس ببيان تلاه بيانان ألقاهما ممثلا جامايكا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء مجموعة الـ ٧٧ والصين)، ولكسمبرغ (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء الاتحاد الأوروبي).

٤٨ - وفي جلستها التاسعة، المعقودة في ١٥ نيسان/أبريل، بدأت اللجنة أول قراءة لمشاريع العناصر المطروحة للتفاوض.

٤٩ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى ببيانات ممثلا جامايكا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء مجموعة الـ ٧٧ والصين)، ولكسمبرغ (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء الاتحاد الأوروبي)، والمراقب عن جمهورية تترانيا المتحدة.

٥٠ - وفي الجلسة ١٠ المعقودة في ١٨ نيسان/أبريل، أدلى ممثل إندونيسيا ببيان قدم فيها نتائج الدورة الثالثة والعشرين لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٥١ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى الرئيس ببيان تلاه بيانات ألقاها ممثلو جامايكا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء مجموعة الـ ٧٧ والصين)، ولكسمبرغ (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء الاتحاد الأوروبي)، والمراقب عن سويسرا.

٥٢ - وفي الجلسة ١١ المعقودة في ١٨ نيسان/أبريل، خاطب الأمين العام حلقة نقاش فريق وزراء وخبراء الشؤون المالية والتعاون الإنمائي.

٥٣ - وفي الجلسة ذاتها، ألقى كلمة كل من إيان جونسون، نائب رئيس شبكة التنمية المستدامة بيئيا واجتماعيا، مجموعة البنك الدولي، وكارلوس فورتين، مسؤول مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

٥٤ - وفي الجلسة ١١ أيضا، أبدى مديرا حلقة النقاش هيلده جونسون، وزيرة التنمية الدولية النرويجية، وتريفور مانويل، وزير مالية جنوب أفريقيا، ملاحظات استهلالية وطرحا سلسلة من الأسئلة على أعضاء الحلقة.

٥٥ - وفي الجلسة ذاتها، رد أعضاء حلقة النقاش التالية أسماؤهم على الأسئلة التي طرحها مديرا الحلقة: الدكتور إيرول كورت، وزير المالية (أنتيغوا وبربودا)؛ وكارين جامتين، وزيرة التعاون الإنمائي الدولي (السويد)؛ وسوما شكرابارتي، الأمين الدائم لإدارة التنمية الدولية (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)؛ وأدلفوفرانكو، مساعد المدير، أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية؛ ولين جود، الرئيس والمسؤول التنفيذي الأول في مرفق البيئة العالمي.

٥٦ - وفي الجلسة ١١ أيضا، اشتركت وفود مصر، وجامايكا (باسم مجموعة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء الـ ٧٧ والصين)، وكولومبيا، وإندونيسيا، والمملكة العربية السعودية، وناميبيا، وفنزويلا، والولايات المتحدة الأمريكية، وأوغندا، والمكسيك في مناقشة تحاورية.

٥٧ - وفي الجلسة ذاتها، قام مدير الحلقة بتلخيص المناقشة.

٥٨ - وفي الجلسة ١٢ المعقودة في ١٩ نيسان/أبريل، ألقى الرئيس بيانا تلته بيانات ألقتها لكسمبرغ (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء الاتحاد الأوروبي)؛ والولايات المتحدة الأمريكية، وجامايكا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء مجموعة الـ ٧٧ والصين)؛ واليابان، وأستراليا، والمراقب عن توفالو.

٥٩ - وفي الجلسة ذاتها، أجاب الرئيس على أسئلة طرحتها الوفود.

الجزء الرفيع المستوى

٦٠ - عقدت اللجنة جزءا رفيع المستوى في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

٦١ - وفي الجلسة ١٣ المعقودة في ٢٠ نيسان/أبريل، افتتح الرئيس الجزء الرفيع المستوى.

٦٢ - وفي الجلسة ذاتها، ألقى وكيل الأمين العام كلمة أمام اللجنة.

٦٣ - وفي الجلسات من ١٣ إلى ١٨ المعقودة خلال الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ نيسان/أبريل، ألقى الوزراء ببيانات خلال الجزء الرفيع المستوى.

٦٤ - وفي جلستها ١٣، شاهدت اللجنة رسالة بالفيديو موجهة من الأستاذ فانغاري ماتاي، الحائز على جائزة نوبل.

٦٥ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى الرئيس ببيان لخص فيه أعمال اللجنة في الدورة الثالثة عشرة حتى الآن.

٦٦ - وفي الجلسة ١٣ أيضا، أدلى ببيان وزاري حول موضوع ''تحويل الالتزامات السياسية إلى أفعال'' كل من كلود فيسلر، وزير الأشغال العامة (لكسمبرغ) (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء الاتحاد الأوروبي)؛ ودونالد بيوكانان، وزير المياه والإسكان (جامايكا) (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء مجموعة الـ ٧٧ والصين)؛ وكواكيوطو، وزير البيئة (جمهورية كوريا)؛ وولموت دانيال، وزير الأشغال والنقل والبيئة (أنتيغوا وبربودا)؛ ويورجن تريتين، وزير البيئة (ألمانيا)؛ وبيتر فان غيل، وزير الدولة للتنمية المستدامة (هولندا)؛ وبولا دوبريانسكي، وكيلة وزارة الخارجية للشؤون العالمية (الولايات المتحدة الأمريكية)؛ وآلدو مانتوفاني، نائب الممثل الدائم (إيطاليا).

٦٧ - وفي الجلسة ذاتها، استعرضت اللجنة رسالة بالفيديو موضوعها ''بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالغايات المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية'' من إعداد الأستاذ جفري ساكس، المستشار الخاص للأمين العام ومدير مشروع الألفية.

٦٨ - وفي الجلسة ذاتها، ألقى الأمين العام المساعد لتخطيط السياسات بيانا افتتاحيا.

٦٩ - وفي الجلسة ذاتها أيضا، أدلى ببيان ستافروس ديماس مفوض شؤون البيئة بالمفوضية الأوروبية بصفته أول معلق.

٧٠ - وفي الجلسة ١٣ أيضا، أدلى ببيان وزاري كل من السفير بايرون بليك (جامايكا) (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء مجموعة الـ ٧٧ والصين)؛ وكلود فيسلر، وزير الأشغال العامة (لكسمبرغ) (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء الاتحاد الأوروبي)؛ وديك روش، وزير البيئة والتراث والحكومة المحلية (أيرلندا)؛ والسناتور إيان كامبل، وزير البيئة (أستراليا)؛ وبولا ليتوماكي، وزيرة التجارة الخارجية والتنمية (فنلندا)؛ والدكتور خوسيه غييرمو ماسا، وزير الصحة (السفادور)؛ وآركاردو أنتاغازوا، وزير الدولية (جمهورية تترانيا المتحدة)؛ ولينديفي سيسولو، وزير الإسكان (جنوب أفريقيا)؛ واللورد ويتي أوف كامبرويل، وزير الزراعة والأغذية والطاقة المستدامة (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)؛ وسيلفيا ماسيبو، وزيرة الحكومة المحلية والإسكان (زامبيا)؛ وطاهر الجهيمي، أمين اللجنة الشعبية العامة للتخطيط (الجماهيرية العربية الليبية)؛ والأمير تركي بن ناصر آل سعود، رئيس مصلحة الأرصاد وحماية البيئة (المملكة العربية السعودية)؛ والدكتور نيكولا روجينسكي، وزير الدولة لحماية البيئة (كرواتيا)؛ وبيات نوبس، السفير ونائب رئيس الوفد (سويسرا)؛ وكولن بيك، السفير والممثل الدائم (جزر سليمان).

٧١ - وفي الجلسة ذاتها، رد الأمين العام المساعد لتخطيط السياسات على نقاط أثارتها الوفود.

٧٢ - وفي الجلسة ١٤ المعقودة في ٢٠ نيسان/أبريل، أدلى بورغه بريندي، وزير التجارة والصناعة في النرويج ورئيس الدورة الثانية عشرة للجنة التنمية المستدامة ببيان حول موضوع ''تحويل الالتزامات السياسية إلى أفعال''.

٧٣ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى ببيان وزاري كل من محمود أبو زيد، وزير الموارد المائية والري (مصر)؛ والدكتور بونتسو ماتوميلو سيكاتلي، وزير الحكم المحلي (ليسوتو)؛ ويبرزي سواتون، وزير البيئة (بولندا)؛ وأولا تورنيس، وزيرة التنمية (الدانمرك)؛ وحافظ الدين أحمد، وزير الموارد المائية (بنغلاديش)؛ ولاشلو ميكلوش، وزير البيئة (سلوفاكيا)؛ وزيغريدورآنا توراداردوتير، وزيرة البيئة (أيسلندا)؛ وآموس كيمونيا، وزير الأراضي والإسكان (كينيا)؛ ومامادو لامين با، وزير شؤون الوقاية والصحة العامة والصرف الصحي (السنغال)؛ وحسين أوغلو باقرون، وزير البيئة والموارد الطبيعية (أذربيجان)؛ ومارتينوس فان شالكويك، وزير شؤون البيئة والسياحة (جنوب أفريقيا)؛ وجاكلين فاريّا، وزيرة البيئة (فترويلا)؛ ومونا سالين، وزيرة التنمية المستدامة (السويد)؛ ودونالدو بيو كانان، وزير المياه والإسكان (جامايكا)؛ وكريستين تشيرشر، وزيرة البيئة والعلوم (غانا)؛ والسفير فيليب جانغونيه - بي،

(كوت ديفوار)؛ وميشيل جارو، الأمين العام للمنظمة الدولية للأرصاد الجوية؛ والمراقب عن الكرسي الرسولي؛ وسونيا تشورني بيريستيسكي، وزيرة الإسكان وتعمير المدن (شيلي)؛ وجون باندييني، وزير الحكم الإقليمي والمحلي والإسكان والتنمية الريفية (ناميبيا)؛ وسيرج ليبلتييه، وزير البيئة والتنمية المستدامة (فرنسا)، وطاهر إقبال، وزير البيئة (باكستان)؛ وإبراهيم سيساي، نائب وزير التنمية والتخطيط الاقتصادي (سيراليون).

٧٤ - وفي الجلسة ١٤ أيضا، شرعت اللجنة في مناقشة تحاورية موضوعها ''أثر الكوارث الطبيعية على شبكات المياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية - الوقاية والعلاج.

٧٥ - وفي الجلسة ذاتها، ألقى كلمة كل من ميشيل جارو، الأمين العام للمنظمة الدولية للأرصاد الجوية، وسلفانو بريسينيو، مدير أمانة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث.

٧٦ - وفي الجلسة ١٤ أيضا، ألقى ماساكي كونيشي، السفير لشؤون البيئة العالمية (اليابان) بيانا ردا على الكلمات الملقاة.

٧٧ - وفي الجلسة ذاتها، ألقى بيانا وزاريا كل من كلود فيسلر، وزير الأشغال العامة (لكسمبرغ) (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء الاتحاد الأوروبي)؛ والسيناتور إيان كامبل، وزير البيئة (أستراليا)؛ والدكتور موك ماريت، وزير البيئة (كمبوديا)؛ وحافظ الدين أحمد، وزير الموارد المائية (بنغلاديش)؛ وستافروس ديماس، مفوض شؤون البيئة (المفوضية الأوروبية)؛ وباتانا رانتيتودينغ، نائب وزير التنمية الريفية (إندونيسيا)؛ ولينا سومستداد، وزيرة البيئة (السويد)؛ وميكلوش بيرشاني، وزير البيئة والمياه (هنغاريا)؛ وتوماس تسايتنر، وزير الدولة ومدير مكتب الصحة الفيدرالي السويسري (سويسرا)؛ وطاهر إقبال، وزير البيئة (باكستان)؛ ومامادو لامين با، وزير شؤون الوقاية والصحة العامة والصرف الصحي (السنغال)؛ وفرانسيسكو نونيس كورايا، وزير البيئة وتخطيط الأراضي والتنمية الإقليمية (البرتغال)؛ وتوماس نوفوتني، نائب وزير البيئة (الجمهورية التشيكية).

٧٨ - وفي الجلسة ١٤ أيضا، أبدى المتكلمون المدعوون ملاحظات ختامية.

٧٩ - وفي الجلسة ١٥ المعقودة في ٢١ نيسان/أبريل، ألقى بكلمة كل من جاك ضيوف، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)؛ وكريستين لايتنار، المدير العام المساعد لمنظمة الصحة العالمية؛ وكونيو واكي، نائب المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ وكول غواتام، نائب المديرة التنفيذية لليونيسيف؛ وبريجيتا شمونييروفا، الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأوروبا؛ وميشيل جارو، الأمين العام للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية؛ وهاما آرب ديالو الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وكيو آكاساكا،

نائب الأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وبيتر بريدجووتر، الأمين العام لاتفاقية رامسار؛ وكلاوس توبفر، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٨٠ - وفي الجلسة ذاتها، ألقى ببيان ممثل كل من الولايات المتحدة الأمريكية، وغيانا، وباكستان، وفرنسا، ولكسمبرغ، والبرازيل.

٨١ - وفي الجلسة ١٥ أيضا، أدلى وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ببيان ردا على النقاط التي أثيرت خلال المناقشة التحاورية.

٨٢ - وفي الجلسة ذاتها، ألقى ميخائيل غورباتشوف، الرئيس المؤسس لمنظمة الصليب الأخضر الدولية، بيانا حول موضوع ''تحويل الالتزامات السياسية إلى أفعال''.

٨٣ - وفي الجلسة ١٥ أيضا، تلا ممثل هولندا الدائم بيان صاحب السمو الملكي أمير أورانج.

٨٤ - وفي الجلسة ذاتها، ألقى بيانا وزاريا كل من إليزابيث تومسون ماكدوالد، وزيرة الإسكان والأراضي والبيئة (برمودا)؛ وستيفان فالين، وزير الدولة لشؤون البيئة (فنلندا)؛ وآنا تيبايوكا، المديرة التنفيذية، موئل الأمم المتحدة؛ وميكلوش بيرشاني، وزير البيئة والمياه (هنغاريا)؛ وسيلفي غراهام، نائبة وزير الخارجية (النرويج)؛ وإلسافان فيرت، وزيرة الدولة للتنمية المستدامة والاقتصاد الاجتماعي (بلجيكا)؛ ووانغ غوانغتاو، وزير التعمير (الصين)؛ وإرمينيا ماريكاتو، نائبة وزير شؤون المدن (البرازيل)؛ وسينيسا ستانكوفيتش، الوزير المساعد لحماية البيئة وتخطيط المدن (صربيا والجبل الأسود)؛ وشمعون تال، مفوض شؤون المياه (إسرائيل)؛ وآنيكا فلتوت، الأمينة العامة لوزارة البيئة (إستونيا)؛ وشانسي بوسيكام، وزير المالية (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)؛ وستافروس ديماس، مفوض شؤون البيئة بالجماعة الأوروبية؛ وفرانسيسكو فونيس كورايا، وزير البيئة وتخطيط الأراضي والتنمية الإقليمية (البرتغال)؛ وفلاديمير أ. أفيرتشينكو وزير الإسكان والتعمير والمرافق العامة (الاتحاد الروسي)؛ ومارجريت كاتلي - كارسون، رئيسة الشراكة العالمية للمياه.

٨٥ - وفي الجلسة ١٦ المعقودة في ٢١ نيسان/أبريل، أدلى ببيان وزاري كل من الدكتور إيرل آسيم مارتن، وزير الأشغال العامة والمرافق والنقل والبريد (سان كيتس ونيفيس)؛ وبينيلوبي بيكلز، وزيرة المرافق العامة والبيئة (ترينيداد وتوباغو)؛ والدكتور مامبونو كاكيتلا، وزير الموارد الطبيعية (ليسوتو)؛ وبويلوا سونييكا، وزير شؤون المياه والغابات (جنوب أفريقيا)؛ وسيلفيا ماسيبو، وزيرة الحكم المحلي والإسكان (زامبيا)؛ (باسم فريق الكومنولث الاستشاري المعني بالمستوطنات البشرية)؛ ومحمد بنونة، السفير والممثل الدائم (المغرب)؛ وكارين كرافت سلون، السفيرة لشؤون البيئة (كندا)؛ وفاردان إيفازيان، وزير حماية الطبيعة

(أرمينيا)؛ وماكس بويغ، وزير الدولة لشؤون البيئة والموارد الطبيعية (الجمهورية الدومينيكية)؛ وسوفاتو سوبوانغا، نائب رئيس الوزراء ووزير الأشغال والطاقة (توفالو) باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء مجموعة منتدى جزر المحيط الهادئ؛ وهيروشي تاكانو، النائب الأول لوزير شؤون البيئة (اليابان)؛ وفرناندو توديلا نائب وزير شؤون البيئة والموارد الطبيعية (المكسيك)؛ وبرونو داكو، وزير شؤون البيئة والسياحة والاقتصاد الحرفي والاجتماعي (جمهورية أفريقيا الوسطى).

٨٦ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى محمود أبو زيد (مصر) ببيان.

٨٧ - وفي الجلسة ١٦ أيضا، جرت مناقشة تحاورية بين المجموعات الرئيسية ألقت خلالها المجموعات الرئيسية التالية بيانات: مجموعة المرأة؛ ومجموعة الشباب والأطفال؛ ومجموعة الشعوب الأصلية؛ ومجموعة المنظمات غير الحكومية؛ ومجموعة السلطات المحلية؛ ومجموعة العمال والنقابات العمالية؛ ومجموعة الأعمال التجارية والصناعة؛ ومجموعة الأوساط العلمية والتكنولوجية؛ ومجموعة المزارعين.

٨٨ - وفي الجلسة ذاتها، ألقى بيانا وزاريا كل من كلود فيسلر، وزير الأشغال العامة (لكسمبرغ) (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء الاتحاد الأوروبي) وجوان سكو سيزا أمين موارد المياه بوزارة البيئة (البرازيل)؛ ومندوب النرويج؛ وماريا مادالينا بريتو نيفيس، وزيرة الزراعة والبيئة ومصائد الأسماك (الرأس الأخضر)؛ ولينا سومستاد، وزيرة البيئة (السويد)؛ ومامادو سيديبه، وزير التنمية المستدامة (السنغال)؛ وتسنيم إيسوب، وزير المقاطعات لشؤون البيئة وتخطيط التنمية، مقاطعة ويسترن كاب (جنوب أفريقيا)، وحسين أوغلو باقرون، وزير البيئة والموارد الطبيعية (أذربيجان)؛ وسيرج لبلتييه، وزير البيئة والتنمية المستدامة (فرنسا)؛ وكارين كرافت سلون، السفيرة لشؤون التنمية (كندا).

٨٩ - وفي الجلسة ١٦ أيضا، أدلي ببيانات وزارية بشأن موضوع 'تحويل الالتزامات السياسية إلى أفعال' كل من كارلوس مانويل رودريغس وزير البيئة (كوستاريكا) وباترك كاليفونغوا وزير السياحة والبيئة والموارد الطبيعية (زامبيا) والكولونيل بالا ماندي وزير البيئة (نيجيريا).

٩٠ - وفي الجلسة ١٧ المعقودة في ٢٢ نيسان/أبريل أدلت ببيان سونيتا نارين الحائزة على جائزة ستكهولم للمياه لعام ٢٠٠٥.

٩١ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى ببيانات كل من توماس تسيلتز وزير الدولة ومدير المكتب الفيدرالي السويسري للصحة (سويسرا)، وولفغانغ شتالتسر المدير العام لوزارة الزراعة والغابات والبيئة وإدارة المياه (النمسا)، وإينيل سيبونغا الممثل الدائم (توفالو) باسم الدول

الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء تحالف الدول الجزرية الصغيرة وأكيم شتاينر المدير العام للاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة، ومارينا مادلينا بريتونيفس وزير الزراعة والبيئة ومصائد الأسماك (الرأس الأخضر)، وحول كوديو أسوبيان وزير البيئة والإسكان والتحضر (بنن)، وأركاردو انتاكازوا وزير الدولة بمكتب نائب الرئيس (للبيئة) (جمهورية تترانيا المتحدة)، وسيدي محمد ولد طالب عمار وزير التنمية الريفية (موريتانيا)، وسيرافين واكانا وزيرة التخطيط الإنمائي والتعمير (بوروندي)، وعمار حجازي بالنيابة عن الدكتور محمد أشتيه وزير الإسكان والأشغال العامة (فلسطين) وخورخي ويلاكورتا نائب وزير الصرف الصحي والتشييد (بيرو)، وراحيل مصطفى كريم الأمين العام لوزارة الموارد المائية (الجزائر)، والسفير خورخي سكينر – كلي (غواتيمالا) ويرجان قاضيغانوف الممثل الدائم (كازاخستان)، والسفير راضي رحمان (ماليزيا)، وشانيل روشيه نائب رئيس مصرف التنمية الأفريقي، وزيفيرين ديابر المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والسفير دينيس دانغو رواكا (غابون)، واسماعيل جاسبر مارتنس الممثل الدائم (أنغولا)، و ن. ن. مينا وزير الدولة للبيئة والغابات (الهند)، وأونري جومبو وزير الاقتصاد والغابات والبيئة (الكونغو)، وكارمن إيلينا أريفالو كوريا نائبة وزير البيئة (كولومبيا)، وكاهندا أوتافيري وزير المياه والأراضي والبيئة (أوغندا)، والسفير ماريان شيتينتش رئيس إدارة التعاون الحكومي والمساعدة الإنسانية (سلوفينيا) وتوسابالاج هيواج وزير التنمية الحضرية وإمدادات المياه (سري لانكا)، وأنطونيو سيرانو الأمين العام للشؤون البيئية والتنوع البيولوجي (إسبانيا)، ومدحت رندي نائب المدير العام لهيئة الطاقة والمياه والبيئة (تركيا)، والسفير المناوب ليوتلويستي مواليفي (بوتسوانا)، وأورلاندو ريكيغو غوال الممثل الدائم (كوبا)، والدكتور كمال خضير المستشار بوزارة التخطيط والتعاون الدولي (الأردن)، وخونينغ لاكسانا شانتورن لوهافان الممثل الدائم ورئيس الوفد (تايلند)، وتيرونة زينه الممثل الدائم لإثيوبيا (إثيوبيا)، وكارين كرافت سلون السفيرة لشؤون البيئة (كندا)، ورشيد عليموف السفير والممثل الدائم (طاجيكستان)، ودكتور يوسف خوجات نائب رئيس إدارة البيئة البشرية بوزارة البيئة (جمهورية إيران الإسلامية)، وستيوارت ليزيلي الممثل الدائم (بليز)، (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء الجماعة الكاريبية)، وموخاري شاغاري وزير الموارد المائية (نيجيريا).

الإجراءات التي اتخذتها اللجنة: خيارات السياسة العامة والتدابير العملية للإسراع بالتنفيذ في مجالات المياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية

٩٢ – في الجلسة ١٨ المعقودة في ٢٢ نيسان/أبريل عرض الرئيس مشروع النص التفاوضي الذي تم تعميمه باللغة الانكليزية وحدها.

٩٣ - وفي الجلسة ذاتها أدلى ممثل جامايكا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء مجموعة الـ ٧٧ والصين) ببيان، اعتمدت بعده اللجنة النص بالصيغة التي نقحه بها الرئيس شفويا (انظر الفصل الأول، القسم جيم).

٩٤ - وبعد اعتماد النص، أدلى ببيان كل من ممثلي استراليا وكندا ولكسمبرغ (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء الاتحاد الأوروبي) (انظر الفصل الثالث).

دورة السياسات

ألف - البيانات الافتتاحية

٩٥ - ركز رئيس اللجنة، جون و. آش (أنتيغوا وبربودا) عند افتتاحه لدورة السياسات الأولى على أن التقدم المحرز يقل كثيرا عن ما هو مطلوب لتنفيذ نتائج مؤتمر جوهانسبرغ وتحقيق الغايات والأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بالمياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية.

٩٦ - وسلط السيد خوسيه أنطونيو أوكامبو وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية الضوء على الحاجة الماسة للتعجيل بإحراز التقدم بشأن الأهداف المتعلقة بمياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية وتحسين الحياة لسكان الأحياء الفقيرة والإدارة السليمة لمصادر المياه العذبة.

٩٧ - وتحدث المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) عن نتائج الدورة العشرين لمجلس إدارة موئل الأمم المتحدة، التي عُقدت بنيروبي بكينيا في الفترة من ٤ إلى ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ ملفتا النظر إلى القضايا التي لم تحل في نيروبي بما فيها كفاية تحقيق الهدف المتعلق بالأحياء الفقيرة أي تحسين الأوضاع لنحو ١٠٠ مليون من سكان الأحياء الفقيرة بحلول عام ٢٠٢٠.

٩٨ - ولفت المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الاهتمام إلى الدورة الاستثنائية الثامنة لمجلس إدارة برنامج البيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي التي عُقدت خلال الفترة من ٢٩ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤ في جيجو بجمهورية كوريا، والتي تناولت الركائز البيئية للأهداف الإنمائية للألفية.

باء - الإبلاغ عن الاجتماعات المعقودة فيما بين الدورات

٩٩ - بعد الإدلاء بالبيانات الاستهلالية، استمعت اللجنة إلى تقارير عن نتائج عدد من الأحداث التي عقدت فيما بين الدورات التي لم تعرض على اجتماعها التحضيري الدولي.

وقدم ممثل اليابان تقريرا عن المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث الذي عُقد في الفترة ١٨ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير في كوبي باليابان. وقال إن هدف المؤتمر هو وضع إطار عمل إرشادي للحد من الكوارث ولفت الاهتمام إلى نتائج المؤتمر التي عُرفت بإطار عمل هيوغو ٢٠٠٥-٢٠١٥: ''بناء قدرة الأمم والمجتمعات لمواجهة الكوارث''.

١٠٠ - وركز ممثل جنوب أفريقيا على المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالإسكان والتنمية الحضرية الذي انعقد بديربان بجنوب أفريقيا في الفترة من ٣١ كانون الثاني/يناير إلى ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥ وعلى اعتماد الموقف الأفريقي المشترك على النحو الوارد في إطار التنفيذ المعزز.

١٠١ - وأكد ممثل توفالو، الذي تحدث باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء تحالف الدول الجزرية الصغيرة، نتائج الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (اجتماع موريشيوس الدولي، ١٠ إلى ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥) لافتا الاهتمام إلى استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل لتحقيق التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية التي تناولت أوجه ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال موارد المياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية.

١٠٢ - وقدم ممثل المغرب تقريرا عن نتائج المنتدى الدولي الثاني المعني بشراكات التنمية المستدامة الذي انعقد بمراكش، المغرب في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٥.

جيم - دورة التصورات الإقليمية

١٠٣ - عقدت اللجنة دورة للتصورات الإقليمية ركزت على التدابير والخيارات العملية للتعجيل بالتنفيذ فيما يتعلق بمجالات المياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية. وأعقب تقديم تقارير الخبراء بشأن التصورات الإقليمية مناقشات تحاورية يرد إيجازها فيما يلي:

أفريقيا

١٠٤ - قاد الخبراء من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي المناقشة بعرض تصوراتهم لجهود التنفيذ في المنطقة الأفريقية. وسلط الضوء على الدور الذي يضطلع به المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالمياه وآلية للتعاون الحكومي الدولي في وضع وتنفيذ السياسات المتعلقة بالمياه وكذلك دور المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالإسكان والتنمية الحضرية فيما يتعلق بالمستوطنات البشرية.

١٠٥ - وذكر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أفريقيا برنامج بيئة حوض النيل الذي يموله مرفق البيئة العالمية والمبادرات المجتمعية المتعلقة بالمياه في مختلف البلدان. وتم التأكيد على الحاجة لمعالجة توفير إمدادات المياه والصرف الصحي والإسكان بطريقة متكاملة في سياق التحديات الأخرى التي تواجه أفريقيا مثل انعدام الأمن الغذائي وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

١٠٦ - بدأ الخبراء الذين تحدثوا باسم لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ وأحد الخبراء من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بآسيا المناقشة بتسليط الضوء على جهود التنفيذ في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ. وشملت الخيارات المتعلقة بالسياسة والإجراءات المحتملة ذات الصلة بمعظم البلدان النامية في المنطقة: إدراج برنامج المياه في الاستراتيجيات الإنمائية المملوكة وطنيا واستراتيجيات الحد من الفقر والاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة وتعزيز الإدارة في مرافق المياه العامة والحد من المخاطر عن طريق إدارة المخاطر والتخفيف من أثر الكوارث ذات الصلة بالمياه وتعزيز التعاون الدولي بشأن الإدارة الدولية للمياه ووضع إطار عمل للسياسات فيما يتعلق بالصرف الصحي واتباع نهج متكامل لتخطيط المستوطنات البشرية وتوفير السكن الملائم والهياكل الأساسية والخدمات العامة لفقراء الحضر وتسهيل إجراء الحوارات فيما بين المجتمعات المحلية.

غرب آسيا

١٠٧ - قدم الخبراء من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وبرنامج الأمم المتحدة للدول العربية تصوراتهم الإقليمية لبدء المناقشة. واعتُبرت هذه المنطقة واحدة من أشد المناطق تأثرا من قلة المياه في العالم مما أدى بالعديد من البلدان إلى اعتماد استكشاف المياه الجوفية الأحفورية وتحلية مياه البحر. ويعمل العديد من البلدان بالفعل على إدماج الاهتمامات المتعلقة بالمياه في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية ونفذت التخطيط في قطاع المياه بالتنسيق مع الخطط الإنمائية الأوسع ووضعت أطر عمل في شكل خطط عمل أو خطط رئيسية. ولكن تظل الحاجة لإدراج الصرف الصحي في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة ولوضع أطر عمل وطنية فيما يتعلق بالسياسات في مجال الصرف الصحي لتحسين أوجه التنسيق المؤسسي واللامركزية. كما أن هنالك حاجة أيضا لبناء القدرات للمؤسسات الوطنية ولوضع ورصد وإنفاذ المعايير في مجال الصرف الصحي. وتم التشديد على أهمية تعبئة الموارد.

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

١٠٨ - قاد الخبراء من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المناقشة بتقديم موجز لتصوراتهم لجهودهم للتنفيذ في المنطقة. وأوصت اللجنة باتخاذ تدابير عملية.

١٠٩ - وأشار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى برنامجه الإقليمي الذي يقدم الدعم للمجتمعات المحلية وإلى إطار العمل القانوني للعمل في مجال المياه والنهج المتعلق بإدارة المخاطر. وركز ممثل الأرجنتين على اهتمام بلدان مجموعة ريو بتعزيز التعاون الإقليمي. وأكد ممثل المكسيك أهمية تعزيز نظم اقتصادية محفزة وتعميم التكنولوجيات المحسنة كوسائل لحفز المبادرات في مجال تحسين إدارة المناطق الساحلية والإدارة المتكاملة للموارد المائية. واتفقت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مع مجموعة ريو فيما يتعلق بالحاجة إلى إجراء مشاورات لتوحيد نهج الإدارة المتكاملة للموارد المائية.

أوروبا وأمريكا الشمالية ومناطق أخرى

١١٠ - قدم الخبراء من اللجنة الاقتصادية لأوروبا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة تصوراتهم لقيادة المناقشة. وكان الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي قوة فاعلة في تحسين إدارة المياه في المنطقة. وبالرغم من التقدم المحرز تبدو الحاجة لاتخاذ تدابير عملية على الصعيدين المحلي والوطني وللتعاون الإقليمي من أجل الإسراع بالجهود لتلبية الأهداف الإنمائية للألفية والتزامات خطة جوهانسبرغ التنفيذية لا سيما في بلدان شرق أوروبا والقوقاز ووسط آسيا.

١١١ - وأوصى ممثل الاتحاد الأوروبي باعتماد إجراءات ووضع أولويات تتفق مع مستوى التنمية الاقتصادية في المنطقة وتشريعاتها. وبصفة خاصة تحتاج البلدان المتقدمة النمو في المنطقة إلى الوفاء بالتزاماتها بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية بما يتفق ونسبة الـ ٠,٧ في المائة وتكثيف جهودها في قيادة الاتجاه لتحقيق الإنتاج والاستهلاك المستدام الذي يمكن معالجته من خلال التخطيط المتكامل للتنمية الحضرية وتعزيز النهج المتكاملة فيما يتعلق بالمياه والصرف الصحي وزيادة التعاون الإقليمي بشأن الإدارة المتكاملة للموارد المائية على صعيد أحواض الأنهار.

دال - النظر في خيارات السياسة العامة والتدابير الأخرى

١١٢ - بعد انتهاء دورة التصورات الإقليمية ركزت اللجنة مداولاتها على خيارات السياسة العامة والتدابير العملية في المجالات التخصصية الثلاثة التي يحتاج تنفيذها لبذل جهود عالمية

منسقة من أجل التنفيذ. وقاد هذه المناقشات التفاعلية خبراء من مؤسسات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والمنظمات الحكومية الدولية، وشملت النظر في جميع القضايا المتداخلة. وتم تنظيم دورات متزامنة عن مواضيع: الإدارة المتكاملة للموارد المائية وفرص الحصول على مياه الشرب المأمونة في المناطق الحضرية والريفية وفرص الحصول على خدمات الصرف الصحي الأساسية ومعالجة المياه المهدرة وإعادة التدوير وإعادة الاستعمال وفرص الحصول على خدمات الإسكان والخدمات العامة وإيجاد الوظائف وتشجيع إقامة المشاريع. وأجرت اللجنة مناقشات تحاورية عامة عن: تعزيز ورصد وتقييم خدمات المياه والصرف الصحي ومتابعة قضايا المياه والصرف الصحي. كما ناقشت أيضا الترابط بين المياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية، مركزة على تلك التي يرجح أن تزيد من الأثر وأوجه التآزر في المجالات التخصصية الثلاثة، ونظرت أيضا في أوجه الترابط بين المواضيع الثلاثة وجميع القضايا المتداخلة التي حددتها لجنة التنمية المستدامة في دورتها الحادية عشرة.

١١٣ - واستنادا إلى هذه المناقشات، وضع الرئيس مشروع عناصر لمقرر، يوفر الأساس لإجراء مفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاق حول التدابير والخيارات العملية التي تكفل التعجيل بالتنفيذ.

هاء - موجز لأعمال حلقة نقاش فريق وزراء وخبراء الشؤون المالية والتعاون الإنمائي

١١٤ - عملا على تعزيز مداولات اللجنة في دورتها الثالثة عشرة فيما يتعلق بالفوائد الاقتصادية للسياسات السليمة بشأن المياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية على جميع المستويات، استمعت اللجنة إلى نقاش لوزراء وخبراء الشؤون المالية والتعاون الإنمائي في ١٨ نيسان/أبريل. وقد افتتح الأمين العام حلقة نقاش هذا الفريق.

١١٥ - وقدم البنك الدولي والأونكتاد ما لديهما من وثائق المعلومات الأساسية. وركز البنك الدولي على ثلاث مسائل رئيسية تتعلق بإدارة موارد المياه: الإدارة الإيكولوجية للمياه؛ والإدارة الاقتصادية للمياه؛ وتوزيع المياه فيما بين المستعملين الرئيسيين لها: الزراعة والصناعة والخدمات. وركز الأونكتاد على الآثار الإيجابية قصيرة الأجل، والآثار المعاكسة الطويلة الأجل لخصخصة إمدادات المياه.

١١٦ - وأشارت وزيرة التنمية الدولية النرويجية بصفتها مديرة لحلقة النقاش، إلى أنه حدث انحسار في المساعدة الدولية التي تقدَّم إلى قطاع المياه خلال السنوات القلائل الماضية. وركز وزير مالية جنوب أفريقيا، وهو المدير الآخر لحلقة النقاش على ضخامة القيود التي تحد من الموارد. وحدد مدير حلقة النقاش إطارها من حيث: كيفية تحقيق مقاصد الأهداف الإنمائية

للألفية؛ وما هية المزيج السليم من تدابير التمويل؛ ومصادر وكيفية العثور على الموارد المالية.

١١٧ - وشدد أعضاء حلقة النقاش على أهمية أن يكون لدى البلدان سياسات وخدمات في مجال المياه والصرف الصحي. ويمكن للإعانات المحددة الغرض أن تحسِّن إمكانية حصول الفقراء على المياه بينما تتفادى في الوقت نفسه تعرض القطاع الخاص للخسارة. وأكدوا أيضا على أهمية إدارة وصيانة النظم الإيكولوجية وخدماتها. وأشار أعضاء حلقة النقاش إلى أن المياه تشكل موردا حيويا فشددوا على أنها ينبغي أن تظل أساسا تحت سيطرة الحكومة، ودعوا إلى زيادة تقديم المجتمع الدولي للمساعدة. وأبرز أعضاء حلقة النقاش أيضا الحاجة إلى توفير إمكانية الحصول على القروض المحدودة والتمويل المحدود من أجل تحسين المستوطنات البشرية، بما في ذلك الإسكان.

١١٨ - وتناولت المناقشة التحاورية مجموعةً عريضة من المسائل تراوحت بين الآليات المؤسسية السليمة والتخلص من الفساد في توفير الخدمات في هذه القطاعات. ونوقشت أيضا أدوار القطاعين العام والخاص في تقديم هذه الخدمات. وشدد كثير من المشتركين في المناقشة على أنه لئن كانت مسؤولية الحكومات تتمثل في تأمين إمكانية حصول الجميع إلى المياه، نظرا إلى ضخامة الطلب، فإن الحكومات وحدها هي التي يمكن أن تحمل هذا العبء.

واو - الجزء الرفيع المستوى

١١٩ - وفي الجزء الرفيع المستوى من دورة اللجنة، الذي حضره ما يزيد على ١٠٠ وزير، انصبت المناقشات التحاورية على موضوع ''تحويل الالتزامات السياسية إلى أفعال''.

١٢٠ - وحث الوزراء اللجنة في دورتها الثالثة عشرة على توجيه رسالة واضحة إلى الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بكامل هيئتها عام ٢٠٠٥، الذي سيجري استعراضا شاملا لمدى التقدم المحرز في الوفاء بالالتزامات الواردة في إعلان الأمم المتحدة للألفية نظرا لتكامل الالتزامات المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية والتزامات خطة جوهانسبرغ التنفيذية. وأشار الوزراء إلى أن الجهود الرامية إلى بلوغ النتائج المستهدفة من الأهداف الإنمائية للألفية بشأن المياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية تمثل استثمارا سيحقق ربحا في شكل الحد بصورة كبيرة من الفقر المدقع والأمراض المنقولة بالمياه والتدهور البيئي.

١٢١ - واتفق الوزراء على أن إحدى العقبات الرئيسية التي تعترض سبيل تحقيق تقدم صوب الأهداف والغايات المتفق عليها تتمثل في الافتقار إلى الموارد المالية. ودعا عدد من الوزراء في هذا الصدد إلى التنفيذ الكامل لتوافق آراء مونتيري.

١٢٢ - وأكد الوزراء على أن هناك حاجة إلى اتباع نُهُج متكاملة إزاء مجالات المياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية، نظرا لأنها تواجه عقبات مشتركة وتستدعي حلولا مشتركة. ويجب التصدي للقضايا الهامة المتداخلة من أجل التغلب على هذه العقبات. وينبغي إدراج جهود التخطيط المتكامل هذه، بما يشمل الإدارة المتكاملة للموارد المائية، في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة واستراتيجيات الحد من الفقر.

١٢٣ - ولاحظ الوزراء أنه في حين أن الحكومات تتحمل المسؤولية الأساسية عن توفير إمكانية الحصول على إمدادات المياه والصرف الصحي والإسكان بصورة ميسَّرة ومستدامة، فإنها لا تستطيع أن تعمل وحدها، وأن الأمر يتطلب مزيجا من التدخلات على مستويات شتى. وتحتاج الحكومات إلى مشاركة إيجابية من شراكات القطاعين العام والخاص، والمجتمعات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والسلطات المحلية، من أجل تحقيق الأهداف والغايات في هذه المجالات الثلاثة.

١٢٤ - ويشكل النمو الاقتصادي الأساس لاستدامة توفير الخدمات الأساسية المتصلة بالمياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية؛ ولذلك ينبغي للبلدان النامية أن تعزز بيئاتها التي تمكِّن من الاستثمار من أجل إرساء الأساس اللازم للنمو الاقتصادي. وتيسيرا لهذا النمو، ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تخفف من قيود أنظمتها التجارية كيما تيسِّر إمكانية وصول السلع من البلدان النامية إلى أسواقها. وينبغي عليها أيضا أن تيسِّر نقل التكنولوجيا وبناء القدرات.

١٢٥ - وأشار كثير من الوفود إلى ضرورة توافر استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة على الصعيد الوطني. ولوحظ أن خطة جوهانسبرغ التنفيذية تتضمن أهدافا واضحة لإعداد تلك الاستراتيجيات وخطط الإدارة المتكاملة للموارد المائية بحلول عام ٢٠٠٥. ودعت الوفود إلى بذل جهود مجددة من أجل تحقيق تلك الأهداف.

١٢٦ - وكان هناك توافق عريض في الآراء على أن الإدارة السليمة للمياه على الصعيد الوطني أمر لا غنى عنه لتحقيق الأهداف المتعلقة بالمياه وينبغي تعزيزها. وينبغي على الحكومات في هذا الصدد أن تضع خطط الإدارة المتكاملة للموارد المائية وخطط إدارة أحواض الأنهار على أساس مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين وتشاطر المسؤوليات مع

السلطات المحلية. وعلى الصعيد الدولي، كانت هناك دعوة إلى تعزيز لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية من أجل كفالة تنسيق المسائل ورصدها وتحليلها.

١٢٧ - وأقرت الوفود بأن الفقراء وسكان الأحياء الفقيرة يعيشون ويكسبون رزقهم في القطاع غير النظامي دون أن تتوافر لهم إمكانية الحصول على رأس المال، كما أنهم يفتقرون إلى الحماية القانونية وأمن حيازة الأراضي على حد سواء. وكان هناك اقتراح بأن تنشأ لجنة قانونية رفيعة المستوى من أجل العمل على إضفاء طابع رسمي على الأصول غير النظامية للفقراء وحقوقهم القانونية. فهذا من شأنه أن يتيح لهم إمكانية الحصول على الائتمانات وأن يشكل حافزا للتنمية الاقتصادية - وهي خطوات هامة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١٢٨ - وطلب عدد من البلدان إجراء استعراض لمدة يوم واحد لتنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وذلك أثناء كل سنة من سنوات الاستعراض الذي تجريه اللجنة. وشددوا على أن استراتيجية موريشيوس قد أكدت من جديد أهمية تكامل المياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية، فضلا عن الضعف الخاص الذي تتسم به الدول الجزرية الصغيرة النامية.

١٢٩ - وأكد الوزراء أن هناك حاجة إلى مواصلة الرصد والمتابعة على وجه فعال للتقدم المحرز في تحقيق الغايات والأهداف المتصلة بالمياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية. ذلك أن الرصد هو أساس التوجيه السياسي للمتابعة المتكاملة التي تجريها مؤتمرات القمة وللتآزر بين أهداف مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والأهداف الإنمائية للألفية. ودعا وزراء من البلدان النامية إلى رصد الأهداف المتصلة بوسائل التنفيذ لا سيما في مجال التمويل ونقل التكنولوجيات وبناء القدرات.

مناقشة الأهداف الإنمائية للألفية

١٣٠ - أدار اثنان من أعضاء حلقة النقاش مناقشة تحاورية حول ''بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالغايات المستهدفة للمياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية''. وأكد مدير مشروع الأمم المتحدة للألفية، المستشار الخاص للأمين العام، أن سنة ٢٠٠٥ هي السنة ''الحاسمة'' فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١٣١ - ولاحظ الأمين العام المساعد لشؤون تخطيط السياسات، لدى مناقشة تقرير الأمين العام المعنون ''في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع''، أن التقرير يدعو البلدان النامية إلى أن تعد خطط استثمار شاملة على الصعيد

الوطني، تستند إلى المقاصد والغايات المحددة في الأهداف الإنمائية للألفية وخطة جوهانسبرغ التنفيذية، من أجل مناقشتها مع المانحين وتمويلها بواسطتهم.

١٣٢ - وخلال المناقشة التحاورية التي أعقبت ذلك، أكد بعض الوزراء أيضا الأهمية الحيوية والأساسية للاستدامة البيئية، بما في ذلك احترام الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية في مجموعها. ونوهوا إلى ضرورة توافر موارد إضافية ضخمة، من بينها المساعدة الإنمائية الرسمية فضلا عن مصادر أخرى للتمويل. وشدد الوزراء على أن البلدان النامية تجابه قيودا فيما يتعلق بالقدرات التقنية والمؤسسية، تتفاقم بفعل تدفق الأفراد المهرة إلى الخارج.

١٣٣ - وأبرز الوزراء ضرورة تعزيز المؤسسات والأطر القانونية والتنظيمية بجانب أهمية توطيد بيئة تمكينية على الصعيدين الوطني والدولي معا، عن طريق تدابير منها تحسين الإدارة في المؤسسات المالية الدولية وزيادة إمكانية نفاذ البلدان النامية إلى السوق. وشددوا على أهمية الدور الذي يؤديه التعليم، والمساواة بين الجنسين، وأنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة، كما ناقشوا الحاجة إلى زيادة عدد الشراكات العملية.

أثر الكوارث الطبيعية على شبكات المياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية: الوقاية والعلاج

١٣٤ - أثناء الجزء الرفيع المستوى أيضا، في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، أجرت اللجنة مناقشة تحاورية حول موضوع ”أثر الكوارث الطبيعية على شبكات المياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية: الوقاية والعلاج“. وأدلى ببيان استهلالي كل من الأمين العام للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ومدير أمانة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث.

١٣٥ - وطالب ممثل لليابان، بوصفه أول معلِّق، بإدماج استراتيجيات الحد من الأخطار والتأهب لها في استغلال الأراضي والتخطيط الحضري. وركّز الوزراء على مسائل مثل: سهولة تعرض البلدان النامية للكوارث الطبيعية؛ والحاجة الحيوية إلى مساعدة تلك البلدان في جهود الإنعاش والعلاج؛ وضرورة اتخاذ نهج متكامل يلبي الاحتياجات المائية، ويعمل على الحد من الكوارث، ويعالج المسائل المتعلقة بالبيئة (بما فيها النظم الإيكولوجية) والتنمية (الاقتصادية والاجتماعية معا)؛ والحاجة إلى تقوية القدرات المحلية على التأهب للكوارث؛ والحاجة إلى المساعدة المالية ونقل التكنولوجيا لإنشاء و/أو تعزيز نظم الإنذار المبكر، على الصعيدين الوطني والإقليمي معا؛ وأهمية كفالة التعمير المستدام للمناطق الساحلية، بما في ذلك مصائد الأسماك، والمناطق السياحية بعد حدوث الكوارث (مثلا في دول المحيط الهندي بعد كارثة أمواج تسونامي)؛ والحاجة الحيوية إلى النظر في تغير المناخ في إطار استراتيجيات إدارة الكوارث الطبيعية والحد منها.

التحاور مع الوزراء والمجموعات الرئيسية

١٣٦ - اشتركت المجموعات الرئيسية والوزراء الحكوميون في مناقشة تحاورية حول ''تحويل الالتزامات السياسية إلى أفعال'' أثناء الجزء الرفيع المستوى في فترة ما بعد ظهر يوم ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وركزت المناقشة على خيارات وإجراءات محددة للسياسة العامة لموالاة تنفيذ الأهداف والغايات المحددة المتصلة بالمياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية المبينة في خطة جوهانسبرغ التنفيذية والأهداف الإنمائية للألفية.

١٣٧ - وشكّل البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة محورا مركزيا لكثير من المتحدثين، حيث نادت المجموعات الرئيسية بشدة بالأخذ بنهج حيال توفير الخدمات يقوم على الحقوق ويركِّز على البشر ويراعي مصالح الفقراء.

١٣٨ - وأجاب عدد من الوزراء بأن التقدم صوب الأخذ بمثل هذا النهج قد يحدث تدريجيا، رهنا بموارد الدول، وأشاروا إلى الجهود الوطنية المبذولة في بعض البلدان من أجل إدماج التصورات المستندة إلى الحقوق في وضع السياسات. وذُكرت جنوب أفريقيا بوصفها مثالا إيجابيا على دولة تعترف بالحق في ''المياه للجميع''، وتقدم نموذجا ناجحا لتوفير المياه بإعانة شاملة. وركّز عدة متحدثين على الحاجة إلى مياه الشرب المأمونة من حيث علاقتها بوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وآثاره على الفئات الضعيفة.

١٣٩ - واتفقت المجموعات الرئيسية وعدد من الوزراء على أن التشريعات المتعلقة بضمان حيازة الأراضي وإرثها لكفالة الحق في الملكية للمرأة يعد شرطا أساسيا لتحقيق الأهداف والغايات في مجال المياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية. وأيّد عدة وزراء أيضا الاعتراف بإنصاف الشعوب الأصلية وحقها في تقرير المصير وما لها من حقوق الإنسان بوصفه شرطا مسبقا لمشاركتها على نحو كامل وفعال في تخطيط ووضع وتنفيذ السياسات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف.

١٤٠ - وسلّم الوزراء مع المجموعات الرئيسية بأن تحقيق الغايات المحددة للأهداف الإنمائية للألفية وخطة جوهانسبرغ التنفيذية سوف يتوقف على الإجراءات المتخذة على الصعيد المحلي. ذُكِرَت مسألتا إرساء الديمقراطية وتحقيق اللامركزية بوصفهما ضروريتين من أجل تلبية الطلب المتزايد على المياه. وكررت السلطات المحلية تأكيد التزامها بالعمل مع الحكومات الوطنية، لكنها حذرت من أن تحقيق هذه الغايات سيكون صعباً من دون لامركزية فعالة، ومن دون التدفق اللازم للموارد التقنية والمالية.

١٤١ - وشدد المزارعون على أهمية إشراكهم في عمليات صنع القرار في مجال المياه، حاثين الحكومات على: تحقيق التوازن بين الزراعة الريفية والاستراتيجيات الحضرية؛ ودعم استعداد

المزارعين للحفاظ على المياه من خلال توفير الحوافز؛ وإنشاء صناديق للتضامن من أجل دعم مبادرات الإدارة المستدامة للمياه. وعبّر ممثلو الأعمال التجارية والصناعية عن التزامهم بتوفير الحلول التقنية من خلال الشراكات، بما في ذلك الاستراتيجيات والتكنولوجيات الإدارية الملائمة من أجل زيادة كفاءة استخدام المياه، لاسيما في الزراعة.

١٤٢ - ودعت النساء، يدعمهن الوزراء ومجموعات رئيسية أخرى، إلى الجمع بين البنية الأساسية وتغيير السلوك والتمكين الاجتماعي في تحقيق الصرف الصحي المستدام وبلوغ غاياته ذات الصلة. وألقى عدد من الوزراء الضوء على موضوع النهوض بالمرأة وإدماجها في عملية التنمية المستدامة، كما نوّهوا بالتقدم المُحرز في مجالات التعليم ومحو الأمية والنهوض بالصحة.

١٤٣ - وسلّط العديد من الوزراء والمجموعات الرئيسية الضوء على الحاجة إلى رصد وتقييم الغايات والخطط. كما حددت الأوساط العلمية والتكنولوجية الحاجة إلى تنمية البنية الأساسية المادية والاجتماعية، وإتاحة فرص الوصول الحر إلى البيانات والمعلومات ، والمعرفة متعددة التخصصات للبحوث التطبيقية، وبناء القدرات البشرية والمؤسسية.

١٤٤ - ودفعت المنظمات غير الحكومية بأن تحرير التجارة، من دون إزالة الإعانات والضرائب غير العادلة التي تشجع التكنولوجيات غير المستدامة، قد عمِل على زيادة التفاوتات وإعاقة التنمية المستدامة. وحثت مجموعات رئيسية عدة الحكومات على الوفاء بالتزامها بتخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، كما دعت إلى إلغاء غير مشروط للديون. وشدد العمال ونقاباتهم على العمالة اللائقة بوصفها حلاً للفقر، كما أوصوا بأن تستفيد الحكومات من برامج المساعدة التقنية التي تقدمها منظمة العمل الدولية.

١٤٥ - وأعرب الوزراء عن دعمهم لإدماج جميع المجموعات الرئيسية في عمليات صنع القرار على الصُعُد كافة. كما أشادوا بالمجموعات الرئيسية لإسهاماتها في اللجنة، وأكدوا مُجدداً الدور النشط لهذه المجموعات في عمل اللجنة، مشددين على ضرورة تجسيد شواغل تلك المجموعات في الوثيقة الختامية التفاوضية للدورة الثالثة عشرة للّجنة. وأشاد ممثلو الشباب بالحكومات لإشراكها إياهم في وفودها، ولتقديمها الدعم المالي للشباب المنتمين إلى البلدان النامية لكي تجعل مشاركتهم في الجلسة أمراً ممكناً.

زاي - معرض الشراكات: الملامح الرئيسية

١٤٦ - تضمن معرض الشراكات جلسات نقاش تحاوري بشأن ''شراكات الممارسة العملية''، ألقت الضوء على الخبرات ''الميدانية'' لممارسي الشراكات، إضافة إلى مكاتب للاستعلام (انظر المرفق الأول).

١٤٧ - وتراوح المشاركون في المعرض ما بين ممارسي الشراكة والمندوبين لدى الدورة الحالية للجنة، بمن فيهم ممثلو الحكومات، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية، والمجموعات الرئيسية ومنظمات أخرى. وقد استخدمت أربع وعشرون شراكة مسجلة لدى اللجنة ''مكاتب استعلام الشراكة'' من أجل التواصل ومناقشة أعمالها وتوزيع وعرض مواد إعلامية متعلقة بشراكاتهم.

١٤٨ - وركزت جلسات ''شراكات الممارسة العملية'' على موضوعات متنوعة تراوحت بين شراكات محددة في مجالات المياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية، وبين القضايا العملية المتعلقة بجميع الشراكات. وتضمنت هذه القضايا موضوع حشد الموارد (المالية وغير المالية) والاتصال والتوعية.

١٤٩ - ولما كانت الشراكات متباينة بدرجة كبيرة، فقد اتفق المشاركون على عدم وجود ''خطة واحدة مكفولة النجاح''. وجرى تحديد عناصر الشراكات الناجحة ومنها بناء الثقة فما بين الشركاء. وتضمنت القضايا الرئيسية الأخرى: ضرورة توافر الرؤية المشتركة، ووضوح الأدوار والمسؤوليات، وانتظام الاتصال، والتكافؤ في صنع القرار، وتكامل المهارات، واستعداد الشركاء للمخاطرة ولتقبل مختلف وجهات النظر.

١٥٠ - وقد تقاسم المشاركون خبراتهم المتعلقة بالشراكات العاملة، وكذلك الدروس المستفادة من الشراكات التي لم يتسن لها الانتقال من مرحلة التخطيط إلى التنفيذ. وقيل إن السبب الرئيسي لذلك هو عدم القدرة على تعبئة الموارد الكافية لتنفيذ الشراكات.

١٥١ - وذكر معظم ممارسي الشراكة أن جهودهم لتأمين قاعدة مستدامة للموارد هي بمثابة تحد وأولوية رئيسية. كما جرى التشديد على أهمية الموارد غير المالية.

١٥٢ - واعتُبرت مشاركة القطاع الخاص في الشراكات مسألة هامة. كما أُلقي الضوء بشكل خاص على الخبرات الإدارية، والنهج الواقعي، وتطوير استراتيجيات مبتكرة، وتقاسم التكنولوجيات الملائمة، وتبادل أفضل الممارسات، وبناء القدرات والمهارات من خلال أنشطة التدريب.

حاء – مركز التعليم

١٥٣ – عرض مركز التعليم ١٥ دورة تدريبية خلال الجلسات العادية للجنة في دورتها الثالثة عشرة (انظر المرفق الثاني للاطلاع على قائمة الدورات التدريبية)، حيث مُنح المشاركون فرصة الحصول على تدريب عملي ومعرفة عملية من أجل تحسين تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وأهداف وغايات خطة جوهانسبرغ التنفيذية في مجالات المياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية؛ إضافة إلى تعليم كيفية الحصول على التمويل والتعليم والتوعية بالقضايا المتصلة بنوع الجنس. واستخدم مدربو الدورة التدريبية أفرقة عمل صغيرة ودراسات حالة ونماذج محاضرات؛ كما تضمنت معظم الدورات التدريبية فترات للأسئلة والإجابات ومناقشات تحاورية. ومثل المدربون طائفة واسعة من أصحاب المصلحة والمؤسسات، بما في ذلك الجامعات ومعاهد البحوث والصناعة والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الدولية.

١٥٤ – وقد تلقى ما مجموعه ٥٥١ مشاركاً التدريب عن طريق مركز التعليم خلال الدورة الثالثة عشرة للجنة. وكان متوسط عدد المشاركين في كل صف نحو ٣٨ مشاركاً، بينما اجتذبت بعض الدورات التدريبية أكثر من ٥٠ شخصاً. وقد حضر قطاع عريض من المشاركين في اللجنة، تضمن مندوبين وطنيين ومنظمات غير حكومية ومؤسسات أخرى، فضلاً عن خبراء مشاركين في الدورة الثالثة عشرة للجنة.

١٥٥ – وجرى تسجيل بعض الدورات التدريبية لمركز التعليم بالفيديو وبثها على الإنترنت، ويمكن الحصول عليها ضمن سجلات البث على الإنترنت للدورة الثالثة عشرة للجنة على الموقع: http://www.un.org/webcast/csd13.htm.

الفصل الرابع

مسائل أخرى

١ - نظرت اللجنة في البند ٥ من جدول أعمالها وذلك في جلستها ١٨ المعقودة في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وكان معروضا على اللجنة مذكرة من الأمين العام بشأن مشروع برنامج عمل شعبة التنمية المستدامة بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (E/CN.17/2005/CRP.1).

الإجراءات التي اتخذتها اللجنة

مشروع برنامج عمل شعبة التنمية المستدامة بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧

٢ - في الجلسة نفسها، قررت اللجنة بناء على اقتراح من الرئيس، أن تحيط علماً بمذكرة من الأمين العام بشأن مشروع برنامج عمل شعبة التنمية المستدامة بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (E/CN.17/2005/CRP.1).

مدة عمل مكتب لجنة التنمية المستدامة

٣ - في جلستها ١٨ المعقودة في ٢٢ نيسان/أبريل، كان معروضا على اللجنة مشروع مقرر بعنوان ''مدة عمل مكتب لجنة التنمية المستدامة'' (E/CN.17/2005/L.4) قدمه الرئيس.

٤ - وفي الجلسة نفسها، أدلى كل من ممثل لكسمبرغ (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء الاتحاد الأوروبي) وممثل الولايات المتحدة الأمريكية ببيان.

٥ - وفي الجلسة ١٨ أيضا، قام ممثل جامايكا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء مجموعة الـ ٧٧ والصين) بتعديل النص شفوياً مستعيضاً عن عبارة ''أن المدة الحالية لعمل مكتب لجنة التنمية المستدامة، وهي سنة واحدة، تُمدد للدورة المقبلة'' بعبارة ''أن تستمر المدة الحالية لعمل مكتب لجنة التنمية المستدامة على أساس سنة واحدة لدورته المقبلة''.

٦ - وفي نفس الجلسة، اعتمدت اللجنة، مشروع المقرر بصيغته المعدلة شفوياً (انظر الفصل الأول، القسم باء، مشروع المقرر الأول).

تواريخ اجتماعات اللجنة خلال دورتها لسنة ٢٠٠٦/٢٠٠٧

٧ - في جلستها ١٨ المعقودة في ٢٢ نيسان/أبريل، كان معروضا على اللجنة مشروع مقرر بعنوان ''تواريخ اجتماعات لجنة التنمية المستدامة خلال دورتها لسنة ٢٠٠٦/٢٠٠٧''، (E/CN.17/2005/L.5) قدمه الرئيس.

٨ - وفي الجلسة نفسها، قام مدير شعبة التنمية المستدامة بتصويب النص شفوياً، مستعيضا عن عبارة ''١ آذار/مارس ٢٠٠٧'' بعبارة ''٢ آذار/مارس ٢٠٠٧''.

٩ - واعتمدت اللجنة في نفس الجلسة مشروع المقرر بصيغته المصوبة شفوياً (انظر الفصل الأول، القسم باء، مشروع المقرر الثاني).

توفير الدعم لمكتب اللجنة في التحضير للدورات المقبلة للجنة التنمية المستدامة

١٠ - في جلستها ١٨ المعقودة في ٢٢ نيسان/أبريل، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار معنون ''توفير الدعم لمكتب اللجنة في التحضير للدورات المقبلة للجنة التنمية المستدامة''، (E/CN.17/2005/L.6) قدمه الرئيس.

١١ - وفي الجلسة نفسها، تلا الأمين بياناً بشأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار.

١٢ - وفي الجلسة ١٨ أيضا، ألقى مدير شعبة التنمية المستدامة بياناً.

١٣ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار (انظر الفصل الأول، القسم ألف، مشروع القرار الأول).

تقديم الدعم لسفر ممثلي البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لحضور الدورات المقبلة للجنة التنمية المستدامة

١٤ - في جلستها ١٨ المعقودة في ٢٢ نيسان/أبريل، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار بعنوان ''تقديم الدعم لسفر ممثلي البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لحضور الدورات المقبلة للجنة التنمية المستدامة (E/CN.17/2005/L.7) قدمه الرئيس.

١٥ - وفي الجلسة نفسها، تلا الأمين بياناً بشأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار.

١٦ - وفي الجلسة ١٨ أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار (انظر الفصل الأول، القسم ألف، مشروع القرار الثاني).

الفصل الخامس

جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة عشرة للجنة

١ - نظرت اللجنة في البند ٦ من جدول أعمالها في جلستها ١٨، المعقودة في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وكان معروضا عليها مشروع جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة عشرة (E/CN.17/2005/L.3).

٢ - وفي الجلسة نفسها، أقرت اللجنة جدول الأعمال المؤقت، وأوصت المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماده (انظر الفصل الأول، القسم باء، مشروع المقرر الثالث).

الفصل السادس

اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الثالثة عشرة

١ - كان معروضا على اللجنة في جلستها ١٨، المعقودة في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ مشروع تقريرها عن أعمال دورتها الثالثة عشرة (E/CN.17/2005/L.2).

٢ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع التقرير، وعهدت إلى المقرر بإكماله، بغية تقديمه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

الفصل السابع

المسائل التنظيمية ومسائل أخرى

ألف – افتتاح الدورة ومدتها

١ – عقدت لجنة التنمية المستدامة دورتها الثالثة عشرة في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ وخلال الفترة من ١١ إلى ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وعقدت اللجنة ١٨ جلسة (الجلسات من الأولى إلى الثامنة عشرة) وكذلك عددا من الجلسات غير الرسمية والأنشطة المتصلة بها.

٢ – وفي الجلسة الثانية المعقودة في ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، أدلى ببيانات افتتاحية كل من وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة، ووكيل الأمين عام والممثل السامي المعني بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والمديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، وممثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة باسم المدير التنفيذي للبرنامج.

باء – انتخاب أعضاء المكتب

٣ – في جلستها الأولى المعقودة في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، انتخبت اللجنة بالتزكية أعضاء المكتب التالية أسماؤهم:

الرئيس:

جون وليم **آش** (أنتيغوا وبربودا)

نائبا الرئيس:

خالد **البقلي** (مصر)

داغمارا **بربالك** (ألمانيا)

٤ – وفي الجلسة الثانية المعقودة في ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، انتخبت اللجنة بالتزكية عضوي المكتب التاليين:

نائبا الرئيس:

حسنية **محمدوفا** (أذربيجان)

شين **بوو – نام** (جمهورية كوريا)

نائب الرئيس بصفته مقرراً:

حسنية **محمدوفا** (أذربيجان)

جيم - جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

٥ - في جلستها الثانية، المعقودة في ١١ نيسان/أبريل، أقرت اللجنة جدول أعمالها المؤقت الوارد في الوثيقة E/CN.17/2005/1، واعتمدت برنامج تنظيم أعمالها. وكان جدول الأعمال كالتالي:

١ - انتخاب أعضاء المكتب.

٢ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

٣ - تقرير الاجتماع التحضيري الحكومي الدولي للدورة الثالثة عشرة للجنة التنمية المستدامة.

٤ - مجموعة مواضيع دورة التنفيذ ٢٠٠٤/٢٠٠٥ (دورة السياسات):

(أ) المياه؛

(ب) الصرف الصحي؛

(ج) المستوطنات البشرية.

٥ - مسائل أخرى.

٦ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة عشرة للجنة.

٧ - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الثالثة عشرة.

٦ - وفي الجلسة نفسها، وافقت اللجنة على اعتماد الشراكة العالمية في مجال المياه للاشتراك في دورتها الثالثة عشرة بصفتها مراقباً.

٧ - وفي الجلسة الثانية أيضا، استمعت اللجنة إلى كلمات عن نتائج الاجتماعات التي تخللت الدورتين ألقاها كل من يوشيتاكا موراتا (اليابان) عن المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث، المعقود في كوبي باليابان في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥؛ ودوميساني شادراك كومالو (جنوب أفريقيا) عن اجتماع الوزراء الأفارقة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المعقود في ديربان بجنوب أفريقيا في الفترة من ٣١ كانون الثاني/يناير إلى ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥؛ وإنيله سوسين سوبوغا (توفالو) عن الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، المعقود في بورت لويس

بموريشيوس في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥؛ وعبد الله بن ملوك (المغرب) عن المنتدى الدولي الثاني المعني بشراكات التنمية المستدامة المعقود في مراكش بالمغرب في آذار/مارس ٢٠٠٥.

٨ - وفي الجلسة ذاتها، أدلت كذلك الوفود التالية ببيانات افتتاحية: جامايكا (باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين)؛ ولكسمبرغ (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء الاتحاد الأوروبي والبلدان المرشحة للانضمام إليه، وهي بلغاريا ورومانيا وتركيا وقبرص وكرواتيا، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المحتمل أن تُرشح لعضويته، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا والجبل الأسود) والولايات المتحدة الأمريكية.

دال - الحضور

٩ - حضر الدورة ممثلو ٥٣ دولة عضوا في لجنة التنمية المستدامة. كما حضرها مراقبون عن دول أعضاء أخرى في الأمم المتحدة وعن الجماعة الأوروبية وممثلو مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وأمانات الهيئات المنشأة بمعاهدات، فضلا عن مراقبين عن منظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية وجهات أخرى. وسوف تنشر قائمة المشاركين في الوثيقة E/CN.17/2005/INF/1.

هاء - الوثائق

١٠ - الوثائق التي كانت معروضة على اللجنة في دورتها الثالثة عشرة منشورة في موقع شعبة التنمية المستدامة على الشبكة العالمية (الويب) (www.un.org/esa/sustdev).

المرفق الأول

معرض الشراكات

ألف – الشراكات المشاركة

بناء القدرات في مجال الإدارة المتكاملة للموارد المائية (كاب – نت)

مؤشرات الصحة البيئية للطفل

مبادرة المياه في المجتمعات المحلية

مشروع السدود والتنمية

التعليم والتدريب في مجال رصد الأرض

الشبكة الدولية للاتصالات والبحوث وتنمية القدرات في مجال الصرف الصحي البيئي

الشراكة العالمية للمياه

القانون الدولي لشراكة التنمية المستدامة

الشراكة الدولية للتنمية المستدامة في المناطق الجبلية (شراكة الجبال)

شبكة الحكومات الإقليمية للتنمية المستدامة

شبكة المياه الشمالية

شركاء في المياه والصرف الصحي

إنعاش دائرة البحيرات الأربع

مشروع تنظيم استغلال الأنهار المشتركة

المرشحات الخزفية الفضية (نشاط تمهيدي لبدء شراكة)

مبادرة المدن المستدامة

برنامج التدريب في مجال التنمية الريفية المستدامة والقرى البيئية

مبادرة البذور

مبادرة TIGER (رصد الأرض من أجل الإدارة المتكاملة للموارد المائية)

الشراكة الجامعة لبرامج المياه

نقل الخبرات المتوفرة لدى الحكومات المحلية اليابانية في ميدان معالجة المشاكل البيئية

المياه والصرف الصحي من أجل فقراء الحضر

برنامج المياه من أجل أفريقيا والمناطق القاحلة وذات الندرة المائية

شراكة استراتيجية الرصد العالمية المتكاملة المنبثقة عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

باء – شراكات الممارسة العملية

شراكات المياه والصرف الصحي: التوعية وتوفير خدمات المياه والصرف الصحي

شراكات المستوطنات البشرية: تنمية القدرات المحلية من أجل إقامة موائل مستدامة

حشد الموارد: المساهمات المالية وغير المالية في الشراكات

الاتصال والتوعية: تهيئة سبل مبتكرة لتبادل المعلومات بشأن الشراكات

الاجتماعات المتصلة بالشراكات: نتائج منتدى مراكش واجتماعات أخرى

استكشاف دور القطاع الخاص في شراكات التنمية المستدامة

المرفق الثاني

المركز التعليمي: قائمة بالدورات الدراسية

رتبت عناوين الدورات وأسماء المعلمين والجهات التي يتبعونها بالنسبة لكل دورة وفق الترتيب المحدد في جدول الدراسة:

تسعير المياه في أستراليا: سبل تحقيق أهداف المحافظة على الموارد المائية وكيفية استخدامها على نحو مستدام: كيت هاتون، روس دالتون، كريس ديفيز، كولين كريتون، إدارة شؤون البيئة والتراث الأسترالية

الجوانب المؤسسية لتسخير العلم والتكنولوجيا والمبتكرات الحديثة لأغراض التنمية المستدامة: الدكتور كاليستوس جوما، جامعة هارفارد

تعزيز إدارة الموارد المائية: القوانين البيئية، والإنفاذ، والمؤشرات: ستيف وولفسون، الوكالة الأمريكية لحماية البيئة/الشبكة الدولية للامتثال والإنفاذ في مجال البيئة

برامج تعزيز خدمات الصرف الصحي والنظافة العامة: منهج العمل: مري وينغر، هينك فان نوردن، فانيسا توبين، الدكتور جيمي بارترام، سيسيليا مارتينسن، إيده إيخاش – باسكيس، نفيسة باروت، سيد أيوب قطب، المجلس التعاوني لإمدادات المياه والصرف الصحي، جنيف

طريقة تقديم الطلبات بشأن مشاريع مرفق البيئة العالمية: فرانك بينتو، ديلفين غانابين، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – مرفق الأمم المتحدة للبيئة، كاب – نت، المعهد التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/متحف سميثونيان

سُبل التركيز على الإدارة المتكاملة للموارد المائية فيما يتعلق بالحد من الفقر، بول تيلور؛ كيس ليندرتسه، كاب–نت، المعهد التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/متحف سميثونيان

عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة: إشراك معاهد إعداد المعلمين: تشارلز هوكبتر، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)/جامعة الأمم المتحدة؛ روزالين ماكيون، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)/مشروع التوأمة والتواصل بين الجامعات؛ لورنا داون، جامعة جزر الهند الغربية، جامايكا

برنامج التحليل التشخيصي والعمل الاستراتيجي عبر الحدود والتخطيط الوطني للإدارة المتكاملة للموارد المائية: مارتين بلوكسام، يواكيم هارلين، الشبكة الدولية لتبادل المعرفة والموارد التعليمية المتعلقة بالمياه، التابعة لمرفق البيئة العالمية، كاب – نت، المعهد التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/متحف سميثونيان

تأسيس بيت في المدينة: تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في المراكز الحضرية، الدكتور إليوت سكلار، جامعة كولومبيا، الدكتور بييترو غاراو، جامعة روما لا سبيترا

إدارة الموارد المائية من خلال اتفاقية رامسار: محاكاة للمفاوضات: بيتر بريدجووتر (الأمين العام لاتفاقية رامسار)، سيباستيا سيمين – غيوتارت، روزا مونتانييس، اتفاقية رامسار

مسارات الإدارة المستدامة للمياه المستعملة في المستقبل: التعرف على المشاكل من أجل إعداد المشاريع: الدكتور إيريك دي رويتر فان ستيفينينك، المعهد الدولي لهندسة البنية التحتية والطاقة المائية والبيئة التابع لليونسكو؛ وشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار التابعة للأمم المتحدة؛ وبرنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية، التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، المعهد التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/متحف سميثونيان

الصرف الصحي المستدام: نهج مبتكرة للصرف الصحي في المناطق الحضرية وأطراف المدن: إنغفار أندرسون (الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي)، أرنو روزمارين (معهد ستوكهولم للبيئة)، ورون سوير (Sarar Transfomacion SC-Mexico)، وسيسيليا روبن (معهد ستوكهولم للبيئة)، المعهد التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/متحف سميثونيان، والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، ومعهد ستوكهولم للبيئة

اجتذاب التمويل الخاص من أجل المياه والصرف الصحي، لاريسا دوبريانسكي (نائب مساعد الوزير، وزارة الطاقة الأمريكية)، غريفين ثومسون، بول فريدمان، جون فاسيليفسكي، جاكلين شيفر، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

قانون التنمية المستدامة: الوصول إلى المياه، وأنظمة حيازة المياه: الدكتورة ماري – كلير كوردنييه سيغير (المديرة)، والدكتورة أنا رسل، والدكتورة مايا برابو، وسبستيان جودوان، جيكومار مينون، داريا حبيقة، إيملي ويلر، مركز القانون الدولي للتنمية المستدامة

المرأة والصرف الصحي: مشكلة متفاقمة: الصرف الصحي البيئي: حل مستدام، تومكور نيرانجان فيمالا (مشروع من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، بانغالور)، الأستاذ الدكتور بيتر د. ينسن (الجامعة النرويجية لعلوم الحياة)، والدكتور كين غنانكان (رئيس الأكاديمية العليا للدراسات الزراعية والحرفية، وهي منظمة غير حكومية في بنغالور)، والأستاذ الدكتور تور أكسيل ستنستروم (رئيس شعبة المياه والميكروبيولوجيا البيئية في المعهد السويدي لمكافحة الأمراض المعدية)، الجامعة النرويجية لعلوم الحياة

المرفق الثالث

البيانات التي أدلي بها تعليلا للموقف من مسودة النص التفاوضي التي اعتمدتها لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثالثة عشرة

استراليا: ”أود أن أعلل التصويت الذي سجلته. فمن الواضح أن قدرا كبيرا من سوء الفهم كان سائدا، وأن النص الذي تم اعتماده لا يماثل تماما النص الذي نظر فيه من قبل. وهذا مجال حساس. وبالتالي، أجد لزاما علي أن أنأى باستراليا عن الصيغة الواردة في الصفحة ٩ في الفقرة الفرعية ٨ ثالثا وفي الصفحة ١١ في الفقرة الفرعية (ر) ثالثا“.

كندا: ”كما يعلم الزملاء، فإن كندا قد انضمت إلى توافق الآراء بشأن النص القديم. وتود كندا أن تنأى بنفسها عن توافق الآراء بشأن النص الجديد، نظرا للصيغة التي استخدمت فيه، ولأنه ليس بوسعنا الآن التماس تعليمات جديدة. ونطلب هنا تسجيل موقفنا“.

لكسمبرغ (الاتحاد الأوروبي): ”حرصا على التوصل إلى نص متفق عليه، وفي ظل الظروف الاستثنائية التي سادت الليلة، فإن بإمكان الاتحاد الأوروبي أن يساير وقائع سير الجلسات بهذا الأسلوب، على ألا يؤخذ هذا، بأي شكل من الأشكال، على أنه سابقة. وأود أيضا أن يحاط علما بهذا“.

كذلك، طلب وفد **اليابان** أن يسجل موقفه التالي:

”يود وفد اليابان أن يوضح أن لجنة التنمية المستدامة، في دورتها الثالثة عشرة، قد نوهت إلى أهمية المجلس الاستشاري التابع للأمين العام والمعني بالمياه والصرف الصحي. والمنتظر من هذا المجلس أن يقدم إسهامات مفيدة لتعزيز الجهود الجارية الرامية إلى تنفيذ الأهداف المتصلة بالمياه والصرف الصحي“.